

يُؤْتِي الْحَاكِمَةَ حُكْمًا وَمَا
وَمَنْ يُؤْتِي الْحَاكِمَةَ حُكْمًا
أُوتِيَ حُبًّا كَثِيرًا وَمَا
يُنْزِلُ اللَّهُ أَوْلِيَاءَ لِلْأَلْبَابِ

الْمَلِكِ

أنتهـ ١٢١٥

فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَتَّقُونَ
الْقَوْلَ لِيَتَّبِعُونَ آيَةً
أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ
وَأُولَئِكَ هُمُ أَوْلِيَاءُ لِلْأَلْبَابِ

قال عليه الصلاة والسلام ان للاسلام حُزْبِي « وَمَا » كُنَّا الطَّرِيقَ

٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ برج الميزان سنة ١٣١٣ هـ ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤

فتاوى المنار

(ص ١٤ - ٢١) من صاحب الامضاء في بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الكبير
السيد محمدرشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى وأدامه آمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فإني أرفع إلى فضيلتكم الاسئلة
الآتية راجيا التكرم بالاجابة عليها على صفحات مجلة المنار الغراء ليكون النفع بها
عاما ولكم الشكر :

- (١) هل المطالبون بانكار النكر هم العلماء فقط دون غيرهم أم جميع الناس؟
- (٢) ما تعريف الكفر والالحاد وما حكمها في الشرع الشريف ؟
- (٣) هل يجوز ترجمة القرآن الكريم نفسه والاحاديث النبوية نفسها إلى
اللغات الاجنبية كالافرنسية والانكليزية واللاتينية والتركية وغيرها أم لا؟
- (٤) هل يجوز كتابة القرآن الكريم على قواعد الاملاء الحديث أم لا؟
- (٥) ما قولكم فيمن يقول لا أعتقد ولا أعمل إلا بالقرآن الكريم فقط ولا
أعتقد ولا أعمل بالاحاديث النبوية ولو كانت صحيحة معتددة أو غيرها، فهل
هذا يعد مسلما مؤمنا أم لا؟

- (٦) ما قولكم فيمن يعتقد ويقول: ان القرآن الكريم هو كلام النبي ﷺ
وليس هو كلام الله تعالى فهل هذا يعد مسلما ومؤمنا أم لا؟
- (٧) هل صح ما يقول بعضهم إنهم ثبت عن النبي ﷺ إلا اثنا عشر أو أربعة
عشر حديثا فقط أم لا؟

- (٨) هل جميع احاديث النبي ﷺ مروية عنه باللفظ والمعنى تماما أم بالمعنى فقط؟

٣٥٦ شرط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر العلم المنار : ج ٥ م ٣٤

(٩) هل هذان الحديثان الآتيان صحيحان معتمدان غير منسوخين يجوز اعتقادهما والعمل بهما أم لا وما معناهما؟ وهما « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق » وفي رواية أخرى « لاطاعة في معصية الله انما الطاعة في المعروف » تفضلوا بالجواب ولكم الاجر والثواب
السائل : عبد الحفيظ ابراهيم اللادقي ، بيروت

(أجوبة المنار)

(١٤) المطالب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الامور العارضة المعينة من فروض الكفاية ، وقد يتعين وينحصر في فرد ان لم يوجد غيره حيث يجب ويشترط فيه العلم بما يأمر به أو ينهى عنه بل كل عمل شرعي يشترط فيه العلم به لا العلم بمجملة علوم اللغة والشرع التي يعطى متعلمها شهادة رسمية بأنه عالم . فالفرائض العينية والمعاصي القطعية المعلومة من الدين بالضرورة من شأنها أن يعرفها كل مسلم ، وهي أهم ما يجب الامر بالمفروض منه كأركان الاسلام الخمسة والنهي عن المنكر منه كالزنا والسكر والسرقه والخيانة والكذب والبهيمة. وأما المسائل غير المعلومة للعوام والخواص من المسلمين فانما يطالب بها العالم بحكمها ، واذا قام بها جمهور العوام والخواص كان ذلك أعظم مؤدب لتاركي الفرائض ومرتكبي المعاصي . وقد بينا في تفسير قوله تعالى (٣ : ١٠٤) ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ان في جملة قوله تعالى (ولتكن منكم أمة) وجبين (أحدهما) انه يجب أن تتألف منكم جماعة تتعاون على القيام بهذه الواجبات وهذه الجماعة يجب عليها أن تدرس ما يتوقف عليه الامر والنهي بجميع فروعها (وثانيهما) ان معناها ولتكونوا أمة تدعو الى الخير الخ وكل من الوجيه صحيح والثاني عام للافراد كل أحد فيما يعرفه ويقدر عليه (ويراجع التفصيل في الجزء الرابع ، من تفسير المنار)

المبار: ج ٥ م ٣٤ تعريف الكفر والالحاد والردة عن الاسلام وأحكام المرتد ٣٥٧

(١٥) تعريف الكفر والالحاد

الظاهر أن مراد السائل بالكفر والالحاد ما يقابل الايمان والاسلام، والافانها قد يطلقان على بعض ما لا يخرج صاحبه من الملة . فالمعنى العام الجامع لكل ما ينافي ملة الاسلام هو تكذيب رسالة محمد ﷺ الى جميع الناس أو تكذيب شيء، مما علم المكذب انه جاء من أمر الدين . وهو قسمان : الاول المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ككون القرآن كلام الله تعالى، وتوحيد الله وتنزيهه عن النقص والولد والشريك في تدبير الكون أو العبادة كالدعاء والذبح والنذر له الخ وكون محمد رسول الله وخاتم النبيين ، وما أشرنا اليه في جواب السؤال السابق من الفرائض والمحرمات القطعية . فهذا لا يعذر أحد بجهله الا من كان حديث العهد بالاسلام لم يمض عليه زمن كاف لتعلم هذه الضروريات منه . ومن كان في حكمه كرجل أسلم في مكان أو بلد ليس فيه من المسلمين من يعلم ذلك كله وطال عليه الزمن وهو لا يعلم ان عليه واجبات أخرى ولا انه يجب عليه الهجرة مثلا والقسم الثاني ما كان غير مجمع عليه أو مجمما عليه غير معلوم من الدين بالضرورة كبعض محرمات النكاح وأحكام الوارث مثلا مما لا يعرفه إلا العلماء فهذا يعذر من جهله، فان علم شيئا منه انه من دين الله قطعاً صار حكمه حكم القسم الاول بالنسبة اليه وحكم الكافر بهذا المعنى الذي فصلناه أنه لا يعامل معاملة المسلمين فيما هو خاص بهم ، وهو قسمان (١) كافر أصلي من كتابي ووطني وكل منها إما ذمي وإما معاهد وإما حربي ولكل منها أحكام (٢) كافر مرتد وله أحكام أشد إذا استتبع ولم يتب منها أن امرأته إذا كان متزوجا تبين منه ويحرم عليها أن تعامله معاملة الأزواج بمجرد ارتداده بأن تفارقه وتخرج من داره ، ومنها أنه لا يرث المسلمين ولا يرثونه ومنها أنه إذا مات أو قتل لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . وقد حدثت في العام الماضي ثورة إسلامية في القطر التونسي لمنع المتجندين بالجنسية الفرنسية من دفن موتاهم بين المسلمين في مقابرهم لانهم مرتدون عن الاسلام بما تقتضيه الجنسية الفرنسية من الزواج والتوارث بأحكام القانون الفرنسي المخالف لنصوص القرآن والسنة مما هو مجمع عليه معلوم من الدين

٣٥٨ ترجمة القرآن والحديث وكتابة المصحف بالرسم العرفي المنار ج ٣٠٥

بالضرورة، فأرادت الحكومة الفرنسية الحامية إجبار المسلمين على دفعهم في مقابرهم وظواهرها بمض المناقنين على هذا فخاب سعيها وعجزت قوتها عن ذلك، وانتهى الامر بانشاء مقبرة خاصة بهؤلاء المرتدين المصريين على كفرهم، بل لم ينته من كل وجه ففرنسة تريد إكراه المسلمين على مرادها وقد حدث في هذا الشهر ثورة في تونس من عاقيل ارهاق فرنسة لزعماء المسلمين وخواصهم

(١٦) ترجمة القرآن والاحاديث النبوية باللغات الاجنبية

قد كتبت في الجزء التاسع من تفسير المنار (ص ٣٣١-٣٦٣) بحثاً طويلاً في استحالة ترجمة القرآن ترجمة صحيحة تؤدي معانيه أداء تاماً كما تفهم من لغته العربية وعقائده الاسلامية، وفي تحريم ترجمته ترجمة تعطى حكم الاصل العربي المنزّل من وجوب اعتقاد انه كلام الله تعالى وانه يتعبد بتلاوته في الصلاة وغيرها كما فعلت الحكومة التركية السكالية، وقد طبعنا هذا البحث في رسالة مستقلة، ثم كتبنا مقالا آخر في الرد على من زعم جواز ذلك من المهوكين انتصاراً للحكومة التركية وأما ترجمة القرآن ترجمة معنوية تفسيرية على غير الصفة المذكورة آنفاً فله من المجوزات ما قد يصل إلى حكم الوجوب الكفائي، وأظهرها تصحيح الترجمات الكثيرة له في اللغات المشهورة المحرفة لمعانيه، المشوهة لمحاسنه، التي جعلت وسائل للطعن عليه وبغية عوجا، وهو الدين القويم والصراط المستقيم، ومن هذه الترجمات ما تمعد فاعلوها بعض هذا التحريف والتشويه، ومنها ما وقع بجهلهم وعجزهم، وقد بينت في مقدمة كتاب الوحي المحمدي ان أشهر مترجميه من الفرنسيين والانكليز المعاصرين اعترفوا بأنه معجز بيلاغته، وان إعجازه يدخل فيه استحالة ترجمته كأصله وأما الاحاديث فلا أعلم ان أحداً قال بتحريم ترجمتها وجميع مسلمي الاعاجم يترجمونها

(١٧) كتابة القرآن بالرسم العرفي

المعروف المشهور ان علماء الملة متفقون على وجوب كتابة المصاحف بالرسم الذي كتبها به أصحاب النبي ﷺ وأجمعوا عليها، وقد مست الضرورة لطبع مصحف مفسر بالرسم العرفي ليقرأه الجماهير قراءة صحيحة غير محرفة وبفهموه

تأريخ ٣٥٩ م ٣٤ حكم من لا يعتقد ولا يعمل إلا بالقرآن

إذ علم بالتجربة أن أكثر الناس ينظفون في القراءة في دنه المصائب إلا من تلقاها من القراء وقليل مالم وسئلنا عن ذلك فأجبنا عنه بما رأيتموه في الجزء الثاني من منار هذه السنة من الجواز وتعليه

(١٨) حكم من يقول أنه لا يعتقد ولا يعمل إلا بالقرآن دون الأحاديث

من الأمان بالقرآن والعمل بما أمر الله تعالى وما نهى عنه فيه يستلزم الإيمان بالرسول ﷺ الذي جاء به من عنده تعالى ، ووجوب طاعته بمثل قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) وهذا الأمر مكرر في عدة سور وفي معناه آيات أخرى كقوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ومن المعلوم بنصوص القرآن وباجتماع الأمة أن الرسول ﷺ هو المبين لكلام الله والمنفذه كما قال تعالى (وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)

فمن يقول إنه لا يعتقد أن سنة النبي ﷺ التي بين بها القرآن وبلغ بها الدين درجة الاتباع وإنه يستحل معصيته ﷺ فيما صح عنه أنه أمر به أو نهى عنه من أمور الدين ، وإن أجمع المسلمون على تأقيه عنه بالتواتر كهدد ركعات الصلوات وركوعها وسجودها وغير ذلك مما أشرنا إليه آنفاً في الفتوى (١٥) وإنما يعتقد ويعمل بما يدل عليه ظاهر القرآن فقط — من قال هذا لا يعتقد بإيمانه ولا إسلامه ، فإنه مشاقق للرسول غير متبع لسبيل المؤمنين بل متناقض يريد بهذا القول جحود الإسلام وتركه من أساسه ، فالله تعالى يقول (٤ : ١٥) ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) ولكن إن أراد أنه غير مكلف أن يعرف هذه الأحاديث المدونة ويعمل بها كلها أو بما صححه المحدثون منها ، فإن قوله حينئذ يكون موهماً لا نصاً في استباحة عصيان الرسول فيما علم أنه جاء به من أمر الدين ، فلا يحكم عليه بالكفر والخروج من استحقاقه يبحث معه في مراده من كلامه ، فإن أئمة المسلمين لم يقل أحد منهم بوجوب العلم بما في كتاب من كتب الحديث ، وكان موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى وأهله تدويناً واستأذنه الخليفة العباسي في نشره في الأمة وأمر الناس بالعمل به ، فلا يأذن له كما يئنا ذلك مراراً ، وجملة القول أن المعتمد في التكفير القطعي

٣٦٠ كفر من يعتقد أن القرآن كلام النبي (ص) المنار: ج ٥ م ٣٤

ما أجملتناه في الفتوى (١٥) ومما لا شك فيه ان من يعتقد انه ثبت عن النبي ﷺ أمر من دين الله واستحل مع هذا عصيانه فيه بدون تأويل يكون كافراً

(١٩) حكم من يعتقد ان القرآن الكريم كلام النبي ﷺ لا كلام الله

من يعتقد هذا يكون كافراً باجماع المسلمين لانه مكذب لله تعالى ورسوله ﷺ ولما هو معلوم من دين الاسلام بالضرورة والاجماع، ولا فرق بين من يطلق القول بهذا ومن يزعم ان معاني القرآن وحى من الله أنزات على قلب النبي ﷺ وأما عبارته وألفاظه فهي من النبي ﷺ فقد أجمع المسلمون على ان القرآن نزل عليه ﷺ بهذا النص العربي المكتوب في المصاحف كما قال تعالى (٢٦ : ٩٠) وانه لتنزيل رب العالمين ٩٣ نزل به الروح الامين ٩٤ على قلبك لتكزن من المنذرين ٩٥ بلسان عربي مبين) فان قوله تعالى (بلسان عربي مبين) متعلق بقوله (نزل) لا المنذرين ، فان المنذرين هم الرسل السابقون ، ولم يكن إنذار كل منهم بلسان عربي مبين بل كان كل منهم ينذر قومه بلسانهم كما قال تعالى (١٤ : ٤) وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والآيات المصرحة بنزول القرآن باللغة العربية معروفة في سور يوسف والرعد وطه والزمزم وفصلت والشورى والزخرف والاحقاف . وأما الآيات والدلائل على أن القرآن منزل من عند الله وان النبي ﷺ ليس له منه إلا تبليغه بنصه العربي المنزل وبيان معانيه وتنفيذه، وانه ﷺ كان عاجزا كغيره من البشر عن الاتيان بمثله فقد بيناها في تفسير سورة يونس وسورة هود بأكثر مما فصلناها في كتاب الوحي الحمدي

(٢٠) من قال إنه لم يثبت عنه ﷺ إلا ١٢ أو ١٤ حديثا

هذا القول غير صحيح بل لم يقل به أحد بهذا اللفظ وإنما قيل هذا أو

مادونه في الاحاديث التي تواتر لفظها

المنار: ج ٥ م ٣٤ رواية الاحاديث بمعناها والكذب على الرسول في الحديث ٣٦٩

(٢٠) رواية الاحاديث باللفظ والمعنى

بعض الاحاديث مروية بلفظها الذي نطق به النبي ﷺ ولا سيما القصيرة، وأكثر أقواله ﷺ مختصرة كما قال « أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً » رواه أبو يعلى من حديث عمر (رض) وحسنوه . وناهيك بما اشتهر به العرب من قوة الحفظ وكذا غيرهم من الامم الذين يعتمدون على الحفظ قبل الكتابة ، وروي كثير منها بالمعنى لما ترى في الصحاح وغيرها من اختلاف في ألفاظ الرواية للحديث الواحد الذي لا يحتمل تعدد موضوعه وصرح به المحدثون والاصوليون ، واشترطوا في قبول الروي بالمعنى جودة فهم الراوي وحسن ضبطه (٢٢) حديثاً « من كذب علي متعمداً الخ ، و « لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق »

هذان الحديثان صحيحان بل الاول منهما متواتر بلفظه رواه أصحاب السانيد والصحاح والسنن عن عشرات من الصحابة المهاجرين والانصار وبما يزيدون على سبعين صحابياً ورواه غيرهم أيضاً عن آخرين وفي رواية للامام أحمد عن عمر (رض) مرفوعاً « من كذب علي فهو في النار » ولأجل هذا كان بعض كبار الصحابة يمتنعون من التحديث عنه (ص) حتى بعض المبشرين بالجنة كالزبير (رض) خشية ان يخطيء أحدهم في الرواية فيناله الوعيد ، ولكن هذا لم يمنع بعض الذين عرفوا بالصلاح من تعمد الكذب عليه ﷺ بوضع احاديث كثيرة في الترغيب والترهيب (والثاني) رواه باللفظ الاول في السؤال أحمد والحاكم عن عمران والحكم ابن عمر والنفاري وصححوه ، وباللفظ الثاني أحمد والشيخان ومسلم وأبو داود والنسائي عن علي (رض) ﴿ جنابةٌ حديثيةٌ وخيانةٌ دينيةٌ للشيخ يوسف النبهاني ﴾

هذه المناسبة أنه قراء المنار لاتقاء الاعتماد على احاديث كتاب (الفتح الكبير ، في ضم الزيادة الى الجامع الصغير) المطبوع بتصر سنة ١٣٥٠ فان الشيخ يوسف النبهاني الدجال المشهور بجمع احاديث الجامع الصغير والزيادات عليه وحذف منه رموز المؤلف للاحاديث الصحاح والحسان والضمايف ليتمم المطلاع عليه ان كل ما فيه صحيح أو مقبول يحتاج به على ان تلك الرموز لم تكن كافية لتمييز بينها

مباحث الربا والاحكام المالية

(تابع لما في الجزء السادس م ٣٣٣ ص ٤٤٩)

وافظ الحديث عنها: ان رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال له رسول الله ﷺ «أكل تمر خيبر هكذا؟» قال لا والله يا رسول الله انا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين من الجمع والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله ﷺ «لا تفعل ، بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيبا» (١) وليس في هذا حيلة وانما هو نهي عن شراء التمر بالتمر متفاضلا وأمر ببيع كل نوع منه وابتياعه بالدرهم وهذا الامر عام مطلق في جميع البيوع وهو ان يكون لكل شيء من الاشياء المختلفة ثمن تقدر به وتقصد به الثمن المينة ليكون ميزانا لتقدير سائر الاشياء به ومعرفة نسب بعضها الى بعض. فشراء التمر الرديء الكيل بخمسة دراهم ، والجيد من نوع كذا بعشرة دراهم ، يجعل لكل من النوعين ثما معينا تعرف به نسبة أحدهما الى الآخر ، فليس في هذه الصفة مخالفة للشارع في صفة المقدولا لحكمته في تحريم الربا ولا في أكل أموال الناس بالباطل ، وقد يكون له صورة تشبه الحيلة وهو أن يكون أحد رجلين عنده تمر جيد وآخر عنده رديء وكل منهما محتاج الى ما عند الآخر لولا منع المبادلة لتبادلاهما فيشتري كل منهما ما عند الآخر بالثمن هذا وان العلامة المحقق ابن القيم قد أحصى كل ما استدل به القائلون بجواز الخيل من الآيات والاحاديث والقياس ومسألة العقود والشروط فيها ، ومسألة الخارج من الحرج وما زيد عليها ، ورد عليهم رداً قويا سديداً شديداً مفصلاً تفصيلاً ، وأورد من فروع مفاستها ما هو كفر وردة عن الاسلام (٢) وما هو من كبائر الفسوق والعصيان فأغنانني ذلك عن الاطالة في هذه المسألة بمد أن كنت عازما عليه

(١) تقدم ان الجمع هنا التمر الرديء . والجنيب نوع من التمر الجيد
(٢) منها ما وقع في زماننا وهو ارتداد المرأة المتزوجة عن الاسلام لاجل افساد عقد نكاحها من زوجها الذي تكرهه والعياذ بالله تعالى

وحسبي أنني بينت تحقيق الأمل الذي يرجع إليه كل شيء في هذا الباب وهو وجوب المحافظة على حكمة الشارع في تحريم الربا كغيره وعلى نصوص الشارع فيه مع التفرقة بين القطعي منها وغير القطعي، كما بينت أن قواعد الفقهاء وتعميرها وضوابطهم ومدارك الأحكام في مذاهبهم ليست تشريعا دينيا يجب على الأمة أخذه بالتسليم والعمل به، وإنما هو مسائل اجتهادية وضوابط فنية يصدق عليها كلها كلمة الإمام مالك بن أنس: كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر - ويشير إلى قبر النبي ﷺ وسأزيد هذه المسألة بيانا أيضا في فصل آخر

حكمة النهي عن ربا الفضل

بقي علي هنا بيان مسألة مهمة وهي أن قاعدة اليسر ورفع الحرج من أحكام الإسلام مسألة قطعية ثابتة بنص القرآن وصرح السنة واجماع الأمة، وأن مسألة الفضل في بعض فروعها من العسر والحرج والخروج عن المقول في حكمة التشريع لا يشق معها المحافظة على نصوصها وحكمتها معاً لأن حكمتها غير ظاهرة، ولذلك قال كبار العلماء أنها تعبدية، والتعبدية في هذه المعاملات المالية غير معقول أيضاً إذ لا يظهر فيه معنى من معاني التعبد التي تزيد المؤمن إيمانا بالله تعالى ومعرفة بجلاله وكأله ورحمته وعدله وحكمته، ولذلك يرى كثير من المؤمنين المتقين أنفسهم مضطربين إلى التمايز المحرج من بعض أحكامه بالحيلة ويفرقون بين المحارج الباطلة التي يحتال بها مرضى القلوب وضعفاء الأيمان على ربا النسبئة القطعي الدال على القسوة واستباحة كل أموال الناس بالباطل وغير ذلك من المعاصي والمحارج الصحيحة المشار إليها بقوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً)

وانني أعتد في تحرير هذه المسألة على ما حققه العلامة ابن القيم في حكمة تحريم ربا الفضل إذ لم أر أحداً وفق لما وفق له من ذلك، وقد كنت نقلت في الصفحة ٧٣ و٧٤ ما قاله هذا المحقق من الفرق بين ربا النسبئة و ربا الفضل في كتابه (أعلام الموقعين) وحكمة تحريم كل منها بالأجمال. فأما حكمة تحريم ربا النسبئة وهو ما فيه

٣٦٤ حكمة النهي عن ربا الفضل في الاعيان الستة وأولها النقدان المتار : ج ٥ م ٣٤

من الضرر العظيم فلا شبهة فيه، وأما حكمة تحريم ربا الفضل فقد نقلت عنه انه قال انها كونه ذريعة لربا النسيئة ولم أذكر بيانه التفصيلي له وهذا موضعه فأنتقله عنه بنصه وأعيد خمسة أسطر مما نقلته هنالك في آخر ص ٧٤ وهو :

(قال) الشارع نص على تحريم ربا الفضل في ستة أعيان وهي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح فاتفق الناس على تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس وتنازعوا فيما عداها ، فطائفة قصرت التحريم عليها وأقدم من يروى هذا عنه قتادة وهو مذهب أهل الظاهر واختيار ابن عقيل في آخر مصنفاته مع قوله بالقياس قال لان علل القياسيين في مسألة الربا علل ضعيفة ، واذا لم تظهر فيه علة امتنع القياس (وطائفة) حرمته في كل مكيل وموزون بجنسه وهذا مذهب عمار واحمد في ظاهر مذهبه وابي حنيفة (وطائفة) خصته بالطعام (١) (وإن لم يكن مكيل ولا موزوناً وهو قول الشافعي ورواية عن الامام احمد (وطائفة) خصته بالطعام) اذا كان مكيلاً أو موزوناً وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن احمد وقول للشافعي (وطائفة) خصته بالقوت وما يصلحه (٢) وهو قول مالك وهو أرجح هذه الاقوال كما ستراه وأما الدرهم والدنانير (فقالت طائفة) العلة فيها كونها موزونين وهذا مذهب احمد في إحدى الروايتين عنه ومذهب أبي حنيفة (وطائفة) قالت العلة فيها الثمنية وهذا قول الشافعي ومالك واحمد في الرواية الاخرى (وهذا هو الصحيح بل الصواب) فانهم أجمعوا على جواز اسلامها في الموزونات من النحاس والحديد وغيرهما ، فلو كان النحاس والحديد ربوبين لم يجوز بيعهما الى أجل بدرهم نقداً، فان ما يجري فيه الربا اذا اختلف جنسه جاز التفاضل فيه دون النساء والملة اذا انتقضت من غير فرق مؤثر ذل (٣) على بطلانها ، وأيضاً فالتمليل بالوزن ليس فيه مناسبة فهو طرد محض بخلاف التعليل بالثمنية فان الدرهم والدنانير أمان المبيعات والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الاموال فيجب أن يكون

(١) ما بين القوسين ثابت في النسخة المطبوعة في مصر دون المطبوعة في الهند

(٢) المراد بما يصلحه الملح فان حل محله غيره كان له حكمه

(٣) أي دل انتقاضها على بطلانها

التار: ٣٤٠٥ - حكمة النبي عن ربا الفضل في الاقوات الغالبة ٣٦٥

مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض إذ لا كان الثمن يرتفع وينخفض كالسليم لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع ، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض ففسد معاملات الناس ، ويقم الخلف، ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين أخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم ، ولو جعلت ثمننا واحداً لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس فلو أبيع ربا الفضل في الدرهم والدنانير مثل أن يعطي صحاحا ويأخذ مكسرة أو خنفاقا ويأخذ ثقالا أكثر منها لصارت متجراً أو جر ذلك إلى ربا النسبئة فيها ولا بد فالأمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى السلع فاذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها ففسد أمر الناس وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات

(فصل) وأما الاصناف الأربعة المطبوعة فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها لأنها أقوات العالم وما يصلحها فمن رعاية مصالح العباد أن منعوا من بيع بعضها ببعض إلى أجل سواء أجنس الجنس أو اختلف، ومنعوا من بيع بعضها ببعض حالا متفاضلا وإن اختلفت صفاتها وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف أجناسها وسر ذلك والله أعلم أنه لو جوز بيع بعضها ببعض نساء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح وحينئذ تسمح نفسه ببيعها حالة لطمعه في الربح فيعز الطعام على المحتاج ويشتد ضرره ، وعامة أهل الأرض ليس عندهم دراهم ولا دنانير ولا سبأ أهل العمود والبوادي ، وإنما يتناقلون الطعام بالطعام ، فكان من رحمة الشارع بهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء فيهم كما منعهم من ربا النساء في الأمان ، إذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها «إما أن تقضي وإما أن تربي» (١) فيصير الصاع الواحد لو أخذ

(١) هذه الجملة عنوان ربا النسبئة المحرم لذاته في القرآن ومعنى دخولها فيه أنه عند ما يحل الأجل الأول يطالب الدائن المدين بقضاء الدين أو بالزيادة فيه إلى أجل آخر فإن لم يجد ما يقضي زاده في العين من نقد أو طعام لأجل التأخير وهو النسبئة كما تقدم مكررا وبهذا يكون ذريعة لها ولا أجلها نهي عنه

ففرزانا كثيرة ففطموا عن النساء ، ثم فطموا عن بيها متفاضلا بدأ بيد ، إذ تجرم حلاوة الربح وظفر الكسب إلى التجارة فيها نساء وهو عين المفسدة، وهذا بخلاف الجنسيتين المتباينتين ، فإن حقاً ثقتها وصفاتها ومقاصدها مختلفة، ففي إلزامهم المساواة في بيها إضرار بهم ولا يفعلونه وفي تجوز النساء بينها ذريعة إلى « إما أن تقضي وإما أن تربي » فكان من تمام رعاية مصالحهم أن قصرهم على بيها بدأ بيد كيف شاءوا فخصت لهم مصلحة المبادلة واندفعت عنهم مفسدة « إما أن تقضي وإما أن تربي » وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدرهم أو غيرها من الموزونات نساء فإن الحاجة داعية إلى ذلك فلو منعوا منه لأضر بهم ولا متمتع السلم الذي هو من مصالحهم فيما هم محتاجون إليه أكثر من غيرهم والشريعة لا تأتي بهذا ، وليس بهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض نساء وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا فأبيح لهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم وليس بذريعة إلى مفسدة راجحة، ومنعوا ما لا تدعو الحاجة إليه ويتذرع به غالباً إلى مفسدة راجحة

(يوضح ذلك) ان من عنده صنف من هذه الأصناف وهو محتاج إلى الصنف الآخر فإنه يحتاج إلى بيعه بالدرهم ليشتري الصنف الآخر كما قال النبي ﷺ « بيع الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم جنياً » أو تبينه بذلك الصنف نفسه بما يساوي ، وعلى كلا التقديرين يحتاج إلى بيعه حالاً بخلاف ما اذا أمكن من النساء فإنه حينئذ يبيعه بفضله ويحتاج أن يشتري الصنف الآخر بفضله لأن صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما أربي هو على غيره فينشأ من النساء تضرر بكل واحد منهما . والنساء ههنا في صنفين وفي النوع الأول في صنف واحد وكلاهما منشأ الضرر والفساد ، واذا تأملت ما حرم فيه النساء رأيت إما صنفاً واحداً أو صنفين مقصودهما واحد أو متقارب كالدرهم والدنانير والبر والشعير والتمر والزبيب ، فاذا تباعدت المقاصد لم يحرم النساء كالبر والثياب والحديد والزيت

(يوضح ذلك) أنه لو مكن من بيع مد حنطة بمدين كان ذلك مجارة حاضرة فتطلب النفوس التجارة المؤخرة لذرة الكسب وحلاوته ، فمنعوا من ذلك حتى

المنار : ج ٥ م ٣٤ ما أبيح من التجارة في الأمان والاقوات ٣٦٧

منعوا من التفرق قبل القبض ، إماما لهذه الحكمة ورعاية لهذه المصلحة ، فان المتعاقدين قد يتعاقدان على الحلول ونمادة جارية بصبر أحدهما على الآخر وكما يفعل أرباب الحيل يطلقون العقد وقد توافقوا على أمر آخر كما يطلقون عقد النكاح وقد اتفقوا على التحليل ، ويطلقون بيع السلمة إلى أجل وقد اتفقوا على أنه يميدها إليه بدون ذلك الثمن ، فلو جوز فم التفرق قبل القبض لأطلقوا البيع حالا وأخروا الطلب لأجل الربح فيقوموا في نفس المخدور

(وسر المسألة) أنهم منعوا من التجارة في الأمان بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الأمان ، ومنعوا من التجارة في الاقوات بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاقوات ، وهذا المعنى بعينه موجود في بيع التبر واليمين لان التبر يس فيه صنعة يقصد لاجلها فهو بمنزلة الدراهم التي قصد الشارع أن لا يفاضل بينها ولهذا قال « تبرها وعينها سواء » فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في الجنس والجنسين وربا الفضل في الجنس الواحد ، وأن تحريم هذا تحريم المقاصد ، وتحريم الآخر تحريم الوسائل وسد الذرائع ، ولهذا لم يبيح ثيء من ربا النسبئة

وأما ربا الفضل فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة كالأمر أيا فان ما حرم سداً للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد ، وعلى هذا فالمصوغ والحلية إن كانت صياغته محرمة كالأنية حرم بيعه بجنسه وغير جنسه وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية فانه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالأمان وهذا لا يجوز كآلات الملاهي ، وأما إن كانت الصياغة مباحة كخاتم الفضة وحلية النساء وما أبيح من حلية السلاح وغيرها فالماقل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فانه سفه واضاعة للصنعة والشارع أحكم من أن يلزم الأمة بذلك فالشريعة لا تأتي به ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرائه لحاجة الناس إليه فلم يبق إلا ان يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة ، بل يبيعها بجنس آخر وفي هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة فان أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون إليه من ذلك والبائع لا يسمع ببيعه ببر وشمير وثياب وتكليف الاستصناع لكل من احتاج إليه إما متعذر أو متعسر والحيل باطلة في الشرع ، وقد جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشهوة الرطب وأين

هذا من الحاجة إلى بيع المصوغ الذي ندعو الحاجة إلى بيعه وشراؤه فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلم، فلو لم يجز بيعه بالدرهم فسدت مصالح الناس والنصوص الواردة عن النبي ﷺ ليس فيها ما هو صريح في المنع وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة، ولا ينكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس الحلي وهي بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب، الفضة، والجمهور يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فإن لفظ النصوص في الموضوعين قد ذكر تارة بلفظ الدرهم، وتارة بلفظ الدرهم، كقوله «الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار» وفي الزكاة قوله «في الرقة ربع العشر» والرقة هي الورق وهي الدرهم المضروبة، وتارة بلفظ الذهب والفضة، فإن حمل المطلق على المقيد كان نهياً عن الربا في التقدين وإيجاباً للزكاة فيهما، ولا يقتضي ذلك نفي الحكم عن جملة ما عداهما، بل فيه تفصيل فتجب الزكاة ويجري الربا في بعض صورته لا في كلها، وفي هذا توفيق الأدلة حتماً، وليس فيه مخالفة بشيء. لدليل منها (بوضحه) أن الحلية الباحة صارت بالصنعة الباحة من جنس الثياب والسلع لأن جنس الأمان ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يجري الربا بينها وبين الأمان كما لا يجري بين الأمان وبين سائر السلم وإن كانت من غير جنسها، فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأمان وأعدت للتجارة فلا محذور في بيعها بجنسها، ولا يدخلها «إما أن تقضى وإما أن تربي» إلا كما يدخل في سائر السلع إذا بيعت بالثمن المؤجل ولا ريب أن هذا قد يقع فيها لكن لو سد على الناس ذلك لسد عليهم باب الدين وتضرروا بذلك غاية الضرر

(بوضحه) أن الناس على عهد نبيهم ﷺ كانوا يتخذون الحلية وكان النساء يلبسها وكن يتصدقن بها في الأعياد وغيرها، ومن المعلوم بالضرورة أنه كان يعطونها للمحايج ويعلم أنهم يبيعونها، ومعلوم قطعاً أنها لا تباع بوزنها فإنه سفه، ومعلوم أن مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساوي ديناراً ولم يكن عندهم فلوس يتعاملون بها وهم كانوا أتقى الله وأقفة في دينه وأعلم بمقاصد رسوله من أن يرتكبوا الحليل أو يعلموها الناس

(بوضحه) أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة أنه نهى أن يباع الحلي إلا

المنار: ج ٥ ما أبيع للمصاححة من المحرم لسد الذريعة كبيع الحلية بأكثر من وزنها ٣٦٩

بغير جنسه أو بوزنه والنقول منهم إنما هو في التصرف
(بوضحه) أن تحريم ربا الفضل إنما كان سداً للذريعة كما تقدم بيانه وما
حرم سداً للذريعة أبيع للمصاححة الراجحة كما أبيحت المرابا من ربا الفضل، وكما
أبيحت ذوات الأسباب من الصلاة بعد الفجر والمصر، وكما أبيع النظر للخاطب
والشاهد، والطيب والمعامل من جملة النظر المحرم، وكذلك تحريم الذهب والحرير
على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعله وأبيع منه ما تدعو إليه
الحاجة، وكذلك ينبغي أن يباح بيع الحلية المصوغة صياغة مباحة بأكثر من وزنها
لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ومحريم التفاضل إنما كان سداً للذريعة

فهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس إلا به أو
الحيل والحيل باطلة في الشرع، وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابلة الصناعة
المباحة المتقومة بالأمان في النصب وغيرها، وإذا كان أرباب الحيل يجوزون
بيع عشرة بخمسة عشر في خرقة تساوي فلساً، ويقولون الخمسة في مقابلة الخرقة
فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها وزيادة تساوي الصناعة؟ وكيف تأتي الشريعة
الكاملة الفاضلة التي بهرت العقول حكمة وعدلاً ورحمة وجلالة باباحة هذا وتحريم
ذلك؟ وهل هذا إلا عكس للمعقول والفطر والمصلحة، والذي يقضي منه المعجب
مباقتهم في ربا الفضل أعظم مباينة حتى منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وحرموا
بيع الكسب بالسهم وبيع النشا بالحنطة، وبيع الخل بالزبيب ونحو ذلك وحرموا
بيع مد حنطة ودرهم بمد ودرهم و جاؤا إلى ربا النسبئة وفتحوا للتحليل عليه
كل باب فتارة بالعمنة وتارة بالحلل، وتارة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه، ثم
يطلقون المقدم من غير اشتراط، وقد علم الله والكرام الكاتبون والمتعاقدان ومن
حضر أنه عقد ربا مقصوده وروحه ببيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقداً ليس إلا،
ودخول السلعة كخروجها حرف جاء لمعنى في غيره، فهلا فعلوا ههنا كما فعلوا في
مسألة مد عمجوة ودرهم بمد ودرهم، وقالوا قد يجمل وسيلة إلى ربا الفضل بأن
يكون المد في أحد الجانبين يساوي بعض مد في الجانب الآخر فيقيم التفاضل
« المنار: ج ٥ » « ٤٧ » « المجلد الرابع والثلاثون »

٣٧٥ الصياغة تزيد في ثمن الحلي أضعافاً فلا تكلف بيعها بمثل وزنها المتأرجح ٣٤ م ٥

فيا لله العجب ! كيف حرمت هذه القرينة الى ربا الفضل وأبيحت تلك القرائع القرينية الموصلة الى ربا النسئثة بجنناً خالصاً ؟ وأن مفسدة بيع الحلية بجنسها ومقابلة الصناعة بمحظها من الثمن الى مفسدة الحيل الربوية التي هي أساس كل مفسدة ، وأصل كل بلية ؟ واذا حصحص الحق فليقل المتعصب الجاهل ما شاء وبالله التوفيق .
(فان قيل) الصفات لا تقابل بالزيادة ولو قبلت بها لجاز بيع الفضة الجيدة بأكثر منها من الردية وبيع التمر الجيد بأزيد منه من الردي ، ولما أبطل الشارع ذلك علم أنه منع من مقابلة الصفات بالزيادة

(قيا) الفرق بين الصنعة التي هي أثر فعل الآدمي وتقابل بالأثمان ويستحو عليها الاجرة وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا أثر للمبد فيها ولا هي من ص فالشارع من حكته وعدله منع من مقابلة هذه الصفة بزيادة إذ ذلك يفضي قرض مآشرعه من المنع من التفاضل فان التفاوت في هذه الاجناس ظاهر والم لا يبيع جنساً بجنسه إلا لما هو بينهما من التفاوت ، فان كانا متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك ، فلو جوز لم مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل وهذا بخلاف الصياغة التي جوز لم المعاوضة عليها معه

(يوضحه) ان المعاوضة اذا جازت على هذه الصياغة مفردة جازت عليها مضمومة الى غير أصلها وجوهرها إذ لا فرق بينهما في ذلك

(يوضحه) ان الشارع لا يقول لصاحب هذه الصياغة بيع هذا المصوغ بوزنه واخسر صياغتك (١) ولا يقول له لا تشمل هذه الصياغة واتركها ، ولا يقول له تحيل على بيع المصوغ بأكثر من وزنه بأنواع الحيل ، ولم يقل قط لاتبه إلا بغير جنسه ولم يحرم على أحد أن يبيع شيئاً من الأشياء بجنسه

(فان قيل) فهم ان هذا قد سلم لكم في المصوغ فكيف يسلم لكم في الدراهم والدنانير المضروبة اذا يمت بالسبائك مفاضلاً وتكون الزيادة في مقابلة صناعة الضرب . قيل هذا سؤال قوي وارد

(١) قد تزيد وقة الصنعة في ثمن الصيغة أضعاف ثمن مادتها من الذهب أو الفضة . وفي لفظ الصياغة المكرر هنا نسخة أخرى الصناعة

المنار : ج ٥ م ٣٤ إنما يثبت التحريم والعبادة بالنص القطعي أو الاجماع ٣٧١

(وجوابه) أن السكة لا تنقوم فيه الصناعة للمصلحة العامة المقصودة منها ، فان السلطان يضربها لمصلحة الناس العامة وإن كان الضارب يضربها بأجرة فان القصد بها أن تكون معياراً للناس لا يتجرون فيها كما تقدم والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف ، ولو قبلت بالزيادة فسدت المعاملة وانتقضت المصلحة التي ضربت لاجلها وأخذها الناس سلعة واحتاجت الى التقييم بغيرها ، ولهذا قام الدرهم مقام الدرهم من كل وجه ، وأخذ الرجل الدرهم ورد نظيرها وليس المصوغ كذلك ، ألا ترى ان الرجل يأخذ مائة خفافاً ويرد خمسين ثقلاً بوزنها ولا يأبى ذلك الآخذ ولا القابض ولا يرى أحدهما أنه قد خسر شيئاً وهذا بخلاف المصوغ والنبي ﷺ وخلفاؤه لم يضربوا درهما واحداً ، وأول من ضربها في الاسلام عبد الملك بن مروان وإنما كانوا يتعاملون بضرب الكفار

(فان قيل) فيلزمكم على هذا أن تجوزوا بيع فروع الاجناس بأصولها متفاضلاً فجوزوا بيع الحنطة بالخبز متفاضلاً والزيت بالزيتون والسمن بالشيرج .
قيل هذا سؤال وارد أيضاً

(وجوابه) أن التحريم إنما يثبت بنص أو اجماع أو تكون الصورة المحرمة باقياً مساوية من كل وجه للمنصوص على تحريمها والثلاثة منتفية في فروع الاجناس مع أصولها ، وقد تقدم ان غير الاصناف الاربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في إلحاقها بها ، وأما الاصناف الاربعة ففرعها إن خرج عن كونه قوتاً لم يكن من الربويات ، وان كانت قوتاً كان جنساً قائماً بنفسه وحرم بيعه بجنسه الذي هو مثله متفاضلاً كالدقيق بالدقيق والخبز بالخبز ، ولم يحرم بيعه بجنس آخر ، وإن كان جنسهما واحداً فلا يحرم السمن بالشيرج ولا الهريسة بالخبز فان هذه الصناعة لها قيمة فلا تضيع على صاحبها ولم يحرم بيعها بأصولها في كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس . ولا حرام إلا ما حرمه الله كما أنه لا عبادة إلا ما شرعها الله وتحريم الحلال كتحويل الحرام اه المراد منه

(للموضوع بقية)

كتاب الوحي المحمدي

﴿دعوتي الى اتقاده، وذات بيني وبين صديقي الاستاذ الشيخ عبد الله الياس﴾

تمودت من سن الشباب وعهد طلب العلم أن أسأل خاصة أصدقائي عما ينتقدون مني لأستعين به على تربية نفسي وان انتقدهم كذلك بحرية واخلاص ، ثم جريت على هذه المادة في مجلة المنار فأنا أقترح على قرائها في كل عام أن يكتبوا إلي ما ينتقدونه فيها ، وأذكر في أثناء العام أو في آخره ما يرد إلي من ذلك وأبين رأيي فيه ولما جمعت بحثي المطول في (الوحي المحمدي) في كتاب مستقل وختمته بدعوة شعوب الحضارة المصرية إلى الاسلام سألت خواص العلماء من أصدقائي وأذكياء تلاميذي عن رأيهم فيه وما ينتقدونه منه لاعتقادي انه لا بد أن يعاد طبعه فأكون على بصيرة فيما ينبغي له من تنقيح أو ايضاح أو زيادة أو نقصان . وأول من سألتهم ذلك بالمسكينة جلالة أمير المؤمنين الامام يحيى حميد الدين صاحب اليمن فقرظه بما نشرته في أول التقاريف ولم ينتقد شيئاً منه ، وأول من سألتهم ذلك بالمشافهة أكبر علماء مصر العلامة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الازهر والماهد الدينية بالامس ، ثم العلامة الاستاذ الفاضل الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية : فأما الاول فلم ينتقد شيئاً من مسأله ، بل سأله أتري بحث الآيات وخوارق العادات طويلاً يحسن اختصاره ؟ قال : كله ضروري لا يحذف منه شيء ، وبين رأيه في جملته بكتابه الوجيز البليغ الذي كتبه الي عقب مطالعة الكتاب ونشرته فيما اخترته من التقاريف للطبعة الثانية . وأما الثاني فكان بيني وبينه محادثة طويلة في مسألة وجوب تعلم اللغة العربية على جميع المسلمين ووجوب تدبر القرآن ، فانه أنكر إطلاقي الكلام في هذا الموضوع بما يفهم منه جعله ذلك واجبا عينيا ، وواقفه فيه صديقنا العلامة الاستاذ الشيخ علي مروز الزنكلوني ، وقد اقتنما بعد طول البحث بأن أقل الواجب وجوبا عينياً على أفراد الاعاجم هو ما يتلى في الصلاة ، وان ما فوق ذلك من العلم بالقرآن ولغته فهو من فروض الكفاية التي يجب على أولي الامر نشرها والسعي لتعميمها ، وكذا من قدر عليه من الافراد والجمعيات

وكان صديقي العلامة الاستاذ الشيخ عبدالله بن علي بن اليابس ممن أهديتهم الكتاب وسألتهم إبداء رأيهم لي فيه بعد مطالعته ، وكنت أحرص على الوقوف على رأيه لانه تلقى العلم أولاً في نجد وحذق طريقتهم السلفية الماثورة عن مشايخهم في اتباع الآثار ، ثم عرف طريقة علماء مصر في التدريس والبحث والاستدلال ، وألف أسلوب المنار ونهجه في تأييد السلف تجاه الماديين ودعاة النصرانية والمتكلمين والمبتدعين ، فصار أعرف بالحاجة إلى هذا من علماء بلاده المقيمين فيها ، وأرى من المفيد له أن يتمرن على الانتقاد ويتعود سماع الرد الحار عليه مع حسن النية من الجانبين وقد قصدت هذا ، فقرأ الكتاب بقصد البحث فيه عما يسهل انتقاده ، ثم جاءني وذكر لي ما أحصاه منه ، فأجبت عنه أجوبة مختصرة لم يقتنع بها ، قلت له مرغبا في الكتابة لعلك لو كتبت هذه المسائل وعينت باقامة الدليل عليها يتجلى لك الصواب ، والتميز بين الغث والسمين . لان الاستدلال بالكتابة يخرج الكاتب من حيز الاجمال إلى حيز التفصيل فكتب فأطال كأنه يناظر خصما ليقنعه أو يفند مذهبه جاءني بما كتب فلم أملك من الفراغ ما أقرؤه وأبين له رأبي فيه وهو كل ما كنت أريده ، ورأيتني ينبغي نشره فألقيته إلى المطبعة ولم أقرأه فجمع لينشر في باب الانتقاد على المنار المفتوح على الدوام ، وفهمت من رغبته في نشره انه واسع الحرية لا يسوءه أن يرد عليه ويبدان كأيدين ، وأنا أظن انني من أوسع اهل هذا العصر صدراً لمثل هذا لأنني ألفت من اول النشأة ورسخ معي في مصر ، وأهلها أوسع اهل الشرق حرية ثم انني قرأت ما كتبه مجموعا بحروف المطبعة عند ما جاء وقت نشره بحسب الترتيب الذي جريت عليه ، ورأيت انني مضطرا لرد على كل ما قاله من المسائل وأدلتها ، فندمت أن وعدت بنشره ، كارهاً ان يظهر في المنار هذا الخلاف بيني وبين صديق كريم ، وأخ وديد من قوم احبهم ويحبونني ، وقد علمت منه انه مثلي يكره ان يظهر بمظهر الخلاف ، وكان مقتضاه ان يختصر في بيان المسائل التي انتقدها وفي مطالبتي بالدليل عليها ، وإذا لذكرها مع دليلي عليها بالايجاز كما فعلت في كل انتقاد ، ولكنه أطال وأكثر السؤال ، فصار تطويل الردحما لا مناص منه فكان وقد ساءني - أن رأيت - الرد ساءه ، وتزعج الشيطان بيني وبينه ، وكان

٣٧٤ سوء فهم لاسوء قصد واختلاف اجتهاد لا استنقاد المنار : ج ٥ م ٣٤

ذنبني أن دعوته إلى النقد ونشرته له ، وكان ذنبه أن أسرف فيه فخرج به عن المطلوب وهو التنبيه لما يحتاج إلى تصحيح أو تنقيح ، إلى التنفيذ ومناظرة الخصوم ، ونحمد الله أن كنا ببركة الاخلاص وحسن النية فيما أخطأنا فيه من قال الله تعالى فيهم (ان الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون) زارني قبتي الشكوى من ثقل وطأة الرد ، وحمله إياه على زوير مقال طويل في الرد عليه ، فتفكيره بأن هذا لا يليق بمثلنا في صداقتنا وحنن نيتنا ، فرجيحه لاطلاعي على رأيه الاخير فيه ، وتفويضه إلى أمر تلافيه ، فشكرت له ذلك وقبلته فأقول :

ان بعض انتقاد الاستاذ كان من سوء الفهم لا سوء القصد ، أو عن اختلاف في الاجتهاد والرأي ، وبمضه كان من ناحية البيان والتعبير عنه ، وكل منا في هذا سواء فأما اعتراضه على مسألة الرق والسبي فقد أورده على عبارة الطبعة الاولى من كتاب الوحي وكانت مختصرة مجملة قابلة للاعتراض ، لانها غير مؤدية للمراد ، وكان ينبغي أن يطلع على عبارة الطبعة الثانية إذ كانت صدرت قبل أن يكتب ولكنه قال انه لم يكن قد اطلع عليها وهو صادق

وكذلك مسألة كلام الله تعالى قد بسطتها في الطبعة الثانية بسطاً لا تشبهه عليه عنده كما قال ، على اني كنت بسطتها في مواضع من التفسير بما هو أوسع مما في الطبعة الثانية أيضاً ولكنه لم يره أو لم يتذكره

وأما مسألة القتال وآية الامر به مع النهي عن الاعتداء وكون غزوات النبي ﷺ كلها كانت دفاعاً فقد كان أكبر أسباب الخلاف بيننا في أصلها دون بعض فروعها اختلاف فهم المراد من الدفاع والاعتداء وما كانت عليه الحال في عهد ظهور الاسلام وفي هذا العصر أيضاً ، فاني رأيت الكثيرين من العلماء — دع العامة — يفهمون ان الاعتداء أو الابتداء بالحرب يعتبر بالهجوم في كل واقعة أو معركة أو أخذ غنيمة ، ومن ثم يعدون بعض الغزوات والسرايا في صدر الاسلام دفاعاً وبعضها اعتداء أو هجوماً ، وهذا خطأ مخالف لعرف العرب وسائر الأمم ولواقع ، والحق أن المعتدية من الامتين أو الدولتين هي الابتدئة بالمدوان الذشثة لحالة الحرب ، والمدافعة هي المقابلة لها وإن كانت في أثناء حالة الحرب تغتم وتهاجم ما استطاعت ،

المنارج ٥ م ٣٤ التناكر فالتعارف بيني وبين أخي اليابس اللين ٣٧٥

ومن المعلوم بالقطع ان قريشاً وسائر قبائل العرب قد عادوا النبي ﷺ واعتدوا عليه زعمي من آمن معه منذ أعلن دعوتهم الى الاسلام ، ومن المعلوم أيضاً ان حالة الحرب بين فريقين لا تزول إلا بمهادنة ، وما عقدت المهادنة بين المؤمنين والمشركين إلا في الحديبية او آخر سنة ست للهجرة ، ولم يلبث المشركون أن نقضوها فعادت حلقة الحرب فأباحت للنبي ﷺ فتح مكة سنة ثمان وما تلاها من غزوة حنين والطائف ، ونزل في ذلك ما نزل من الآيات في اول سورة التوبة التي منها ما يسمونه آية السيف ، ومن حججها قوله تعالى (١٣:٦) ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم وهموا باخراج الرسول وهم بدوكم اول مرة) ولم يحط الاستاذ الشيخ عبد الله اليابس فيها بمرادي هذا إلا بالمشافهة الاخيرة فزال الخلاف في الاصل ، ولم يبق حاجة إلى البحث في فروعه والتعبير عنه

وأما آية (٢ : ١٩٠) وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا) فقد بينا في تفسيرها من جزء التفسير الثاني انها وما بعدها نزلت في القتال في الشهر الحرام وسبها معروف فصلناه هنالك

وأما مسألة اشتراط المرأة في عقد نكاحها حق عصمتها أي حق تطليق نفسها فهو لا يزال يرى انه لا يصح ، وهو يخالفنا ويخالف من سبقنا الى تقرير ان الاصل في العقود والشروط الصحة فيما لم يخالف حكم الله عملاً باطلاق قوله تعالى (أوفوا بالعقود) وأقوام حجة وبياناً فيه شيخنا الاسلام ابن تيمية وابن القيم ، ويقول : انه خلاف في الاجتهاد : له اجتهاده وإن لنا اجتهادهم واجتهادنا

وأما مطالبته إيانا بمحدث أو بخبر صحيح على تعيين يوم مولد النبي ﷺ فيقول انه يعني به الخبر التاريخي لا الخبر المرفوع إلى النبي ﷺ وهو أعلم بمراده سواء وافق ما فهمناه من عبارته أو خالفه

وجملة القول اننا قد تعارفنا بعدتنا كمر عارض ضعيف لم يلبث أن زال والله الحمد ولولا حرصي على دوام صداقته ومودته وإعلام من قرأ نقده وردي عليه انه لم يحدث بيننا أقل هجر ولا تقاطع — لما كتبت هذا

تفنيد كاتب مجلة المشرق اليسوعية في الاعتراض على كتاب الوحي المحمدي

(تابع لما قبله في ج ٤)

(الوجه الثالث الثقل المسيحي) ان الانجيليين نقلوا عن المسيح عليه السلام أنه أنبأ بظهور أنبياء كذبة من بعده ووضع قاعدة كلية للتمييز بين انصافين والكذبة وهي قوله: من ثمارهم تعرفونهم

فليخبرنا كاتب مجلة المشرق وآباؤها عن نبي له من ثمار الخبير والبر التي اعترفوا بها عرضاً، وهو قليل من كثير ونقطة من بحر كبير، من ثمار محمد ﷺ التي اهتدى بها الملايين من البشر

ويؤيد هذه القاعدة كثير من الدلائل الخارجية على نبوته ﷺ ومنها اشهادات كتب المهديين العتيق والجديد له بما فصلناه في تفسير النار وبسطه غيرنا بتفصيل أوسع كالشيخ رحمة الله الهندي في كتابه إظهار الحق ومنها شهادة من آمن به من علماء اليهود والنصارى وغير ذلك مما لا محل ليراد الشواهد عليه هنا

بعد هذا نقول لهم إنه ليس لكم أدلة خارجية على كون هذه الرسائل التي تسمونها اليوم بالانجيل كتبت بوحي ولا إلهام، وانما رأينا في كتبكم أنكم تستدلون على صدقها بدليل داخلي لا يدل عليه وهو أنها لو لم تكن صادقة لكان كاتبوها من الكذبة الاشرار وهذا لا يعقل، وخصومكم لا يسلون هذا لكم، إذ يمكن أن يقال أيضاً إنه يجوز أن يكونوا غير متعمدين للكذب ولا متحربين للصدق، ويجوز أن يكون قد دس حزب قسطنطين وغيره شيئاً في كتبهم إذ ليس عندكم نقل متواتر بالاسانيد المتصلة اليهم كما سيأتي، على أنه لو صح هذا الدليل لسكنا أولى به منكم، وان كنا لا نحتاج اليه مثلكم، لان عندنا ما هو اصح منه وأقوى

﴿ الشبهة الثالثة في الشهادة الخارجية على وحي القرآن ﴾

نحن لم نقتصر في كتاب الوحي المحمدي على الادلة الباطنية والشهادات الداخلية على كون القرآن كلام الله تعالى كما زعم معترض مجلة المشرق بل أوردناه

كثيراً من الشهادات الخارجية والادلة العقلية والعملية في الطبعة الاولى ، ولما رأيت مثل هذه الشبهات الكاثوليكية الجزئية زدتها بياناً في الطبعة الثانية أكثرها في فاتحتها وفي الفصل الاول الذي زدته فيها ومنها أنني أوردت على النصارى ما نقلوه عن المسيح عليه السلام من الشهادة لنفسه وشهادة غيره له فقد نقل عنه يوحنا أنه قال (٣١:٥) إن كنت أشهد لنفسي فليست شهادتي حقا ٣٢ الذي يشهد لي هو آخر وأنا أعلم ان شهادته التي يشهد بها لي هي حق ٣٣ أنهم أرسلتم الى يوحنا فشهد للحق) ثم روى عنه (١٣:٨) فقال له الفريسيون أنت تشهد لنفسك شهادتك ليست حقا ١٤ فأجاب يسوع وقال لهم : وإن كنت أشهد لنفسي فشهادتي حق) نقلت هذا في سياق شهادة الله تعالى لمحمد ﷺ في قوله (١٦٥:٤) لئن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيداً)

ومن شهادة الله تعالى له ما أيده به من المعجزات وأظهرها بعد القرآن وما فيه منها أنبأؤه عن المستقبل الذي يسمونه بالنبوات كاستيلاء اتباعه على ملك كسرى وقبصر وهم في أشد أوقات الفقر والضعف كوقت غزوة الخندق إذ تأبى عليهم قبائل المشركين مع اليهود وهجموا عليهم في مدينتهم يريدون استئصالهم فأيد الله المؤمنين بريح وجنود من الملائكة لم يروها وقذف في قلوبهم الرعب وردم بغيظهم لم ينالوا خيراً (وكفى الله المؤمنين القتال) كما هو مفصل في أول سورة الاحزاب

﴿ مطاعن النصارى على القرآن ﴾

قال كاتب مجلة المشرق بعد إيراد تلك الشبهات النحيفة السخيفة « هذا وإذا كان الكلام على كتاب فيه ما فيه من الميوب رغم ما يحويه من محاسن الجمال وأساليب البيان ، فلا بد من القول ان ذلك الكتاب لا يمكن أن ينسب إلى الله » وأيد هذه الدعوى بما نقله عن أشهر كتاب عندهم في الطعن على القرآن ، وللخص

٣٧٨ رد زعمهم ضياع شيء من القرآن المنار : ج ٥ ص ٣٤٤

ذلك بما نذكره ونفنده ونبين بطلانه مما بالإيجاز ، وقد سبق الرد عليه بالتفصيل في كتابنا (شبهات النصارى وحجج الإسلام) وسنعيد في الجزء الثاني من كتاب الوحي الحمدي كما وعدنا في تصدير الطبعة الثانية للجزء الاول فقول :

رد زعمهم ضياع شيء من القرآن

(الطعن الاول) زعم ذلك الطاعن ان القرآن قد ضاع منه شيء ، فلم يكتب كله ، وان الذي ضاع منه مانسبه النبي ﷺ ومنه مانسبه الصحابة (رض) ومنه ما لم يحفظ ، قال « وكثير من آياته لم يكن لها قيد إلا في ذاكرة الصحابة فضاع منها الكثير »

وجوابنا عن هذا انه دعوى مفتراة ليس عليها أدنى دليل من المعلوم بالتواتر أن كل ما كان ينزل من القرآن كان يكتب ويحفظه الكثيرون من الصحابة يعبدون الله تعالى به في الصلاة وغيرها وكانت ماكنة الحفظ في العرب أقوى منها في غيرهم لاعتمادهم عليها في حفظ أشعارهم وأنسابهم ووقائعهم

من العجيب أن يفترى النصارى على القرآن هذه الفرية وهو الكتاب الذي حفظه الالوف من العرب في عصر نزوله وكتبوه متفرقاً ثم مجموعاً وما زال يحفظه مئات الالوف في كل عصر - وهم أهل دين لم يكتبوا من الإنجيل مسيحتهم شيئاً من ألفاظه بلغة ، وهذه الرسائل الاربعة التي يسمونها في الزمن الاخير بالانجيل لم تكن معروفة لمن يسمونهم رسلة في العصر الاول إذ لم يذكرها أحد منهم في رسائلهم ، وهذا رابعهم يوحنا يقول في آخر إنجيله (٢١ : ٢٤) هذا هو التلميذ الذي يشهد بهذا وكتب هذا ونعلم ان شهادته حق ٢٥ وأشياء أخرى كثيرة صنعها يسوع إن كتبت واحدة واحدة فإست أظن ان العالم نفسه يسع الكتب المكتوبة آمين !!! فلماذا لم يكتب هو ولا أحد من تلاميذه واتباعه عشر معشارها ؟

كذلك ليس عندهم أصل مكتوب من سائر كتب العهدين في زمن أصحابها بلغاتهم ، ولا يدعون هم ولا اليهود أنهم حفظوا كتاباً منها بنصه وحروفه التي جاء بها موسى ولا غيره من أنبيائهم كما فعل المسلمون

رد زعمهم وجود المناقضات فيه

(انظر الثاني) ما سماه المناقضات وضعف البيان في المشابهات المحتاجة إلى التأويل ، وفي النسخ والنسوخ ، فأما الأول فشبهته فيه اختلاف المفسرين في التشابه وتأويله كما فصلته في تفسير سورة آل عمران ثم في سورة يونس أخيراً ، ولا تناقض فيه ولا ضعف بيان ، ولكن الأذهان تتفاوت بطبعها في فهم بعض المسائل بطبيعة موضوعها ولا سيما الوحي وكلام الأنبياء عن عالم الغيب وقد حققنا أن الراسخين في العلم يعرفون معاني المشابهات وأما تأويلها الذي لا يملئه إلا الله فهو حقيقة صفت الله تعالى وما تؤول إليه أخبار الوعد والوعيد في الآخرة لأنها من عالم الغيب . ويرى القراء في الجزء الماضي (ج ٤) كلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية في هذا المسألة .

على أن أكثر كلام المصحح عليه السلام كان رهوذاً لا يفهم تلاميذه المراد منها وهم أولى الناس بفهمها حتى المسائل التي تدعي هذه الرسائل الأربع أنها أساس العقيدة كهدم الهيكل وإقامته في ثلاثة أيام ، ومنه ما حكاه يوحنا في آخر رسالته من أقواله عليه السلام لسمعان بطرس في محبته له ومستقبله ، وقوله للتلميذ الذي كان يجبه « ٢٢:٢١ إذا كنت أشاء أنه يبقى حتى أجيء ، فماذا لك؟ (قال يوحنا) ٢٣ فداع هذا القول بين الأخوة أن ذلك التلميذ لا يموت ، ولكن لم يقل يسوع إنه لا يموت الخ . فالتلاميذ كلهم لم يفهموا هذه الكلمة بشهادة يوحنا الذي شهد لنفسه أن شهادته حق!! ومن يوحنا هذا؟ هو غير معروف بالتحقيق ، والأرجح أنه من تلاميذ بولص (راجع دائرة المعارف الفرنسية) فان عادت المشرق إلى مثل هذا البهتان أنيناها بالشواهد الكثيرة على تصرفهم بغموض كلام المسيح عليه السلام وعدم فهمهم له . فكيف يسميون غيرهم بالكحل في أعينهم ولا يرون الجذع في أعينهم؟ وأما النسخ والنسوخ فقد بينا في تفسير الآية الوحيدة الصريحة فيه وهي قوله تعالى (١٠٦:٢) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) ان المراد بالآيات فيها ما يؤيد الله به رسوله بدليل قواه تعالى بعدها (١٠٨) أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل) وبيانه أنه تعالى أيد موسى ببعض الآيات

٣٨٥ القرآن مهيمن على كتب الانبياء وقصة يوسف فيهما المنارج ٥ ٣٤م

الكونية ونسخها بتأييد عيسى بمثلها في الدلالة على صدقه، ثم نسخ هذه وأيد محمدًا بما هو خير منها، والمقصد من ارسالهم واحد عليهم الصلاة والسلام. وأما نسخ الاحكام فأنكر بعض علمائنا وجوده في القرآن، وقال بعضهم فيه عشرون آية وبعضهم بضع آيات وكل ما عدوه منها فهو فصيح بليغ، وفائدة النسخ فيه ظاهرة كنسخ الارث بالاسلام والهجرة عند قلة المسلمين بامرث القرابة والزوجية بعد كثرتهم ونسخ القبلة الى بيت المقدس بيت الله الحرام، على ان قبلة بيت المقدس لم تكن بنص في القرآن

مخالفة القرآن لكتب العهد المتيق هو الحق

(الظمن الثالث) مخالفة القرآن لكتب العهد القديم في بعض المسائل التاريخية وجوابنا عن هذا ان تواريخ العهد القديم لا يقوم دليل على صدقها كما بيناه بالتفصيل في تفسير المنار. وأما القرآن فقد قامت البراهين الكثيرة على أنه كلام الله تعالى فما بينهما من خلاف فقول القرآن فيه هو الفصل، وحكمه فهو الحكم بالحق والعدل، كما قال تعالى (٥: ٤٨) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق صدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه) وقل (١٦: ٦٣) تالله لقد أرسلنا الى أمم من قبلك فزبن لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم ٦٤ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)

قصة يوسف في القرآن والعهد المتيق

(الظمن الرابع) زعمه ان يوسف بن يعقوب تبين قصته في القرآن أنه قد تراخى للشهوة من ذاته، وقصته في التوراة تبين برأته، يعني ان هذا الفرق يدل على ان التوراة وحى من الله دون القرآن، والجواب عن هذا ان القرآن أثبت لنا ان يوسف عليه السلام قد ابتلاه الله تعالى بتجارب محصه بها تمحصاً فكان من عباده المخلصين (منها) مراودة امرأة عزيز مصر له في سن شبابه فاستعصم ولم يقع في الفتنة وآثر عليها السجن، وأما قوله تعالى (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) ففيه وجهان أحدهما وهو التبادر من اللغز ان كلا منهما هم بموائية الآخر والبطش به كما شرحناه في الجزء الاول من المنار أخيراً، والثاني

المنار: ج ٣٤ م ٣٤٥ ذوالقرنين والمسجد الاقصى وأم المسيح وأبوها في القرآن ٣٨١

أنهما هما بالفا حشة ، ولأن رؤيته برهان ربه صرف عنه سوء والفحشاء. وهذه منقبة عظيمة له . وهي أدل على اعتصامه وعدم تراخيه للشهوة مع قوة الداعية الطبيعية لها ولكن ما بال الطاعن يستدل بهذه الفضيلة السلبية للتوراة وينسى ما قذفت به لوطا عليه السلام من الزنا بيناته ، وداود عليه السلام من أقبح الزنا العمد بامرأة أوريا الحثي ثم تعريضه للقتل مع نزاهة القرآن عن مثل هذا وما يقرب منه ؟ دع ما يرمون به سليمان عليه السلام من الشرك والوثنية لاجل النساء ؟

(الطعن الرابع) زعمه أن القرآن ذكر اسكندر ذي القرنين بما لا يوافق أخبار التاريخ المحققة وجوابه أن ذا القرنين المذكور في القرآن ليس باسكندر المقدوني وإنما هو أحد أذواء اليمن ، ولو خالف أخبار التاريخ لكان ما خالفه فيه هو الحق (الطعن الخامس) اعتراضه على الاسراء الى المسجد الاقصى بأن المراد به هيكل سليمان قال « مع أن الهيكل في أيام محمد كان خرابا » والجواب عن ذلك أن المراد بالمسجد الاقصى هذا المكان وسماه بهذا الاسم للانبياء بأنه سيكون مسجداً للمسلمين يقابل المسجد الحرام الذي كان هيكل أصنام أيضا (وقد كان) والمسجد محل السجود والصلاة فان كان عامراً أو خرب فخرابه لا يسلبه اسم المسجد ولا حرمة في شرعنا (الطعن السادس) نسبة مريم والدة المسيح عليهما السلام الى عمران (وجوابه)

من وجهين أحدهما انه ليس عندهم تاريخ قطعي لانسبها والثاني أنه يصح جعله من باب نسبة المرء الى العظيم أو الرئيس من أجداده قريبا كان أو بعيدا كقولهم في المسيح « ابن داود » وإطلاقهم لقب امراة ائيل على ذريته وقول نبينا ﷺ « أنا ابن عبد المطلب » وتسمية جميع الناس ملك العربية عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل « ابن سعود » (الطعن السابع) ما حكاه القرآن عن نداء قوم مريم لها (يا اخت هارون) وهذا نحو مما قبله في التجوز المشهور كقولهم يا اخا الهيجاء للشجاع و هارون (ع.م) كان رئيس الكهنة ومريم ألحقت بالكهنة في انقطاعها لعبادة الله تعالى ، فقالوا لها يا أخت هارون تكلمي اذ اتهموا بالفا حشة وقد برأها الله تعالى في كتابه العزيز من بهتانهم ومن كذب بمض النصراني أيضا بقولهم إن ولدها عيسى من يوسف النجار ، ومن كنودهم وبهتانهم عليه هذه الطاعن المفتلة . وموعدنا بالرد التفصيلي قريب ان شاء الله

باب الانتقاد على المنار

(الرد على من أفتى بكتمان بعض القرآن ثم حرف بعضه استدلالاً على فتواه)
 نشرنا في الجزء الاول من منار هذا اطم استفتاء آ في قول من زعم أن في القرآن الحكيم آيات لا يجوز إذاعتها ولا اسماعها لاهل الكتاب من ذوي ذمتنا، وأخرى لا يجوز اسماعها للنساء، هي قصة يوسف بل قال سورتها (عليه السلام)
 ذكر المستفتي اسم الذي زعم ما نقله عنه في السؤال، ولم نذكره نحن في الجواب فكراً له، وأمثالنا بأن يبين هو الحقيقة بما يري. به نفسه مما آتاه به السائل أو يتأوله، وصرحنا بشكنا في عزو هذا النكر العظيم اليه كما قاله السائل، ولم نصرح باسم الصحيفة وهو (الوطنية) التي نشر فيها السائل هذه التهمة بما لقمه في كتابها فلما اطلع على التناوب اذ إلى الدفاع عن نفسه بما أثبت التهمة وجنى على القرآن جناية جديدة، فجاز لنا أن نصرح باسمه تبعاً له، ووجب أن نرد عليه، ولو كان خطؤه في غير كتاب القرآن والاستدلال عليه يتحريف بعض آياته عن موضحها وتصوير المسألة بتبر صودتها كما كل من شأننا أن نرد عليه، ولكن هذا الرد دقح آخر عن حق القرآن يؤسفنا أن صاحب الزعمين هو الامتاذ الشيخ محمود محمود وكيل جمعية مكارم الاخلاق. قد نشر في الجزء التاسع من مجلة الجمعية الذي صدر في شهر ربيع الآخر تفسير آيات له من سورة الانعام منها قوله عز وجل (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم) فأدخل في عموم النهي عن سب آلهة الشركين سب أهل الكتاب بل قال آلهة النصراني ما سترامه ونقل عن عبرته بقوله « عمدة العلماء في الاندلس » قوله « قلنا كل الكافر في سنة وخيف أن يسب الله أو الاسلام أو الرسول، فلا يحمل لمسلم ذم دينه ولا منه ولا عليه ولا يتعرض إلى ما يؤدي إلى ذلك » اهـ
 ثم قال « هذا هو مفهوم القرآن الكريم، والقرآن أمر علينا وأحب إلى قلوبنا من صاحب المنار الذي حمله خصومت مع بعض الامانة أن يفتي في الجزء-

المنار: ج ٣٤، ص ٣٨٣ فتوى الشيخ محمود محمود كتمان القرآن واستدلالة عليه

الاول من عام ١٣٥٣ بما يخالف ذلك ، واهله قد نسي ما قاله في مناره في تفسير هذه الآية ، والكامل المطلق لله وحده ، والمعصية خاصة بالانبياء (وما سمي الانسان إلا لنسيه)

«أظن ان الشيخ قد كبر فخاته ذاكرته فقد نشر منذ أعوام أن العلماء استنبطوا من هذه الآية أن الطاعة اذا أدت إلى معصية راجحة وجب تركها ، وأن إطلاق لفظ الكفر على من يحرم إيذاؤه من أهل الاديان محرم شرعا إذا تأذى به ولا سيما في الخطاب ، ونقل عن الغنية ومعين الحكام أنه لو قال للذمي يا كافر يائمه إن شق عليه

« وقد أغرب الشيخ في فتواه القائمة على مسألة مكذوبة وطلب من المفتي أن يتوب ، وما سمعنا أن من أفتى فأخطأ (على سبيل الفرض) يطالب بالتوبة »
« بعد هذا أستطيع أن أقول وأظنك معي في الفهم ان سب آلهة المسيحيين وقد يسيهم في هذا العصر الذي ضعف فيه المسلمون وتفرقوا وذلوا ، وقوي الكافرون واتحدوا وعزوا ، ولا سيما بالمذيع (الراديو) يدخل في مفهوم هذه الآية ، ولو لم يكن فيه إلا تفريق الامة وفساد باطنها كما فسد ظاهرها ، لكان كافياً في استحباب منعه ، حتى يعود للاسلام عزه ومجده ، وتكون كلمته هي العليا في الخافقين ، كما كانت في أيام سيد الكونين والثقلين ، وبظهره الله على الدين كله مرة أخرى ، وعسى أن يكون قريبا إن شاء الله » اهـ

(المنار) إن الخطأ في تفسير الاستاذ الشيخ محمود محمود لهذه الآية كثير من ناحية تفسير الآية ومن ناحية الرد به على الفتوى التي أشار اليها ، ومن ناحية ما تضمنه من وصف المسلمين في هذا العصر بأسوأ الاوصاف وأخسها ، ووصف النصراني بأحسنها وأشرفها ، ومن ناحية إثبات الآلهة للمسيحيين ، وغير ذلك من النواحي وما كان لنا أن نتصدى لبيان تلك الانواع من الخطأ فيها وفي غيرها ، ولا أن نناظره في شيء منها ولا من غيرها ، إلا مسألة بمد المسافة بين آية سورة الانعام في النهي عن سب المسلمين لمعبودات المشركين ، وبين الفتوى التي أفتاها هو في كتمان بعض القرآن الذي يسوء أهل ذمتنا منهم بزعمه ، وأهل ذمتنا لا يكونون

٣٨٤ أينما أولى بالقرن المعتي بكتما به أم المفتي بتمميم هدايته المبر . ج ٥ م ٣٤

أعز منا ولا نكون أدلاء لهم وهم تابعون لنا ، ومسألة افتاء المنار بأن كتمان القرآن لا يجوز ، وان الله قد لعن فاعله إلا أن يتوب

فاذا كان القرآن أعز عليه وأحب إلى قلبه من صاحب المنار كما ادعى فصاحب المنار أحق أن يكون القرآن أحب إليه منه ، فانه هو أفتى بكتمان بعض آيات القرآن لثلاثا بسخط النصارى ، وبكتمان بعضها عن النساء بزعمه أنها مفسدة لهن . وصاحب المنار أفتى ببطلان فتواه في المسائل التي تعظيماً للقرآن ودفاعاً عنه، وتنزهاً له عما ظنه فيه ، وجزماً بأن كل ما أنزل فيه نافع لا ضرر فيه يبيح كتمانها برأي مثله ولا برأي أعلم أهل الارض فأبي المفتين أحق بعزة القرآن وحب القرآن؟ آلذي يزعم ان فيه سباً وشتماً وافساداً للنساء يقتضي كتمانها أم الذي ينزهه عن هذا وهذا وعن كل مالا يليق بكلام الله عز وجل ، ويثبت أن كل ما فيه صلاح وإصلاح يجب إظهاره والدعوة اليه ، وتمنييد كل من يصد عنه ؟

فان كان ظن أن صاحب المنار كبر فخائته ذاكرته فأنساه كبر السن ما نشره منذ أعوام موافقاً لرأيه هو فأفتى أخيراً بما يخالفه «لخصومته مع بعض الاساتذة» فأحر به هو أن يكون صغر سنه هو أو شرح شبابه قد حال بينه وبين فهم ما كتبه صاحب المنار أولاً وآخرآ ، فانه لا خلاف ولا تعارض بين فتوييه ، ولم يقع بينه وبين أحد من الاساتذة خصومة حملته على ذلك ، وانما يعني ببعض الاساتذة نفسه ، ولم يكن بيننا وبينه خصومة ، بل كان آخر عهدنا بمودته المتصلة أن يبرنا بر الولد لوالده ، ونوده ود الاخ لاخيه ، فكان بتواضعه يباليغ في المودة جهراً ، ونعتدل فيها سرآ و جهراً . فالواجب عليه إذن أن يترك اتباع ظنه في صاحب المنار (إن بعض الظن اثم) ويأخذ باليقين في شأن نفسه، ونحن لانزال على فتوانا بعدم جواز سب النصارى ولا غيرهم ، وإن كان فيهم من يسبوننا ويظعنون في ديننا وكتاب ربنا ورسوله ﷺ لا لما زعمه باطلا بل لان المسلم ليس بسباب ولا لعان تحرير الموضوع ان الفتوى التي أفتاها صاحب المنار الشيخ الكبير ، ورد عليها الشيخ محمود الشاب الطير ، وكيل جمعية مكارم الاخلاق ومفسر مجلتها ومفتيها التحرير ، بما فسر به آية الانعام برأيه وبنقله لا يدخل في موضوعها ما ادعاه من

للنار : ج ٥ م ٣٤ زعمه ان الفتى بخلاف كتاب الله لا يستتاب ٣٨٥

سب المسلمين الاذلاء بزعمه ، لآلهة النصارى الاعزاء وصلبيهم وقديسيهم بوجهه ، وانما موضوعها أنه لا يجوز كتمان شيء من آيات القرآن العظيم الحكيم في هذا العصر بدعوى أنه كان لهذه الآيات ما يبررها في عصر نزولها دون هذا العصر — هذا ما علل به فتواه أولاً بحسب ما نقله السائل عنه ، وإنه لحوب كبير واثم عظيم ، وقد زاده في الدواع عنه في مجلة الجمعية إثمًا وجرماً بما زعمه من أن تلك الآيات الكريمة متضمنة لسب آلهة القوم وصلبيهم وقديسيهم ، والقرآن أجل وأعظم وأنزه من ذلك ، وقد قال في أهل الكتاب (والهنا وإلهم واحد) ولم يذكر صليهم بسب ولا غيره ، وكل ما قرره فيهم أحكام حق وعدل وإصلاح ونزاهة . فهل هذه محبته للقرآن ؟ وهل يقره عليه أعضاء جمعياته أو أعضاء مجلس إدارتها كما يقرونه على جميع تصرفاته في الجمعية ومدرستها ، وتعلم صبيانها وبناتها ؟ نحب أن نعلم هذا

ومن فروع رده الغريب علينا قوله ان أغرب شيء في فتوانا مطالبتة بالتوبة وانه ماسمع ان من أفتى فأخطأ يطالب بالتوبة ! يعني بمطالبتنا إياه بالتوبة إرادنا لقول الله تعالى (ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من الدينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) الا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا) الآية فهو يرد على تذكيرنا إياه بالآية الكريمة بأنه ماسمع ان من أفتى فأخطأ يطالب بالتوبة ! ولا بدري ان سماعه غير حجة فضلا عن عدم سماعه ، فليخبرنا ممن سمع أن من يفتي بما يخالف كتاب الله وإجماع المسلمين لا يطالب بالتوبة ولا يجوز تذكيره بحكم الله في فتواه اذا كان في قوله تعالى ارشاده الى التوبة ؟ ومن قيد هذا التذكير بكتاب الله بهذا الشرط ؟ وما حجته على ذلك ؟

انني أعود فأطالبه بأن يتوب إلى الله من فتواه الاولى بخلاف كتاب الله ومن استدللاه عليها بما بينت بطلانه ، فان الامر بالتوبة مشروع فيما دون ذلك حتى الهفوات (وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) فان لم يقبل هذه النصيحة فليقتصر على ما هو أليق به مما نشره في أواخر هذا الجزء من المجلة من سب الشيخ رشيد رضا وشمته والطنن فيه ، وفي استاذة الامام ان شاء ، وان كان يحظر

سب الكفار، وله الامان بأن لانرد عليه بكلمة واحدة ما لم يكن فيما ينشره عبث بالقرآن أو بالسنة، كعبث ذلك الشيخ الذي أفتى بان كل من يؤمن بظاهر القرآن من صفات الله كما كان يؤمن السلف الصالح فهو كافر، وبغير هذا من البدع ومخالفة السنة، وكان الاستاذ الشيخ محمود من أنصارنا عليه، ووعاد الآن لتأييده ونصره، ونسأل الله تعالى ان يتوب علينا وعليهما من كل ذنب، ويهبنا كمال الاخلاص والتقوى، والسلام على من اتبع الهدى

دائرة المعارف الإسلامية ومفاسدها

اسم خادع كسور له باب، ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله المذاب، هو معجم لفقهاء طائفة من علماء الافرنج المستشرقين لخدمة ملتهم ودولهم المستعمرة لبلاد المسلمين بهدم معادل الاسلام وحصونه بعد ان عجز عن ذلك دعاة دينهم بالظمن الصريح على كتاب الله العزيز ورسوله خاتم النبيين ﷺ وبعد ان عجز عن ذلك الذين حرفوا القرآن منهم بترجماته الباطلة، والذين شوهاوا تاريخ الاسلام بمفترياتهم، ذلك بأن هؤلاء اللغتين لهذا المعجم الذي سموه دائرة المعارف الإسلامية لم يتركوا شيئاً من عقائد الاسلام ولا من فضائله ولا من تشريعه ولا من مناقب رجاله إلا وصوروه لقراء معجمهم بما يخالف صورته الصحيحة من بعض الوجوه، إما بصورة مشوهة وإما بصورة عادية لامزية لها، وطالما قلت ان الافرنج قد أتقنوا كثيراً من العلوم والفنون والصناعات ولكن إتقانهم للكذب والافك أي صرف الناس عما يريدون حجبه عنهم من الحقائق قد فاق إتقانهم لغيره مما أتقنوه من علم وعمل

وفي هذه الدائرة عيوب علمية وتاريخية أخرى أهمها كما بدأنا من نظرة قصيرة فيها انها لم تكتب لتحقيق المسائل التاريخية والعلمية لذاتها بل لاجل بيان آرائهم وأهوائهم والاعلام بما سبق لهم ولعلمائهم فيها من بحث وظمن في كتبهم ورسائلهم المتفرقة

ولقد كنا سررنا إذ علمنا أن جماعة من شباننا شرعوا في ترجمة هذا المعجم بلغة

المنار: ج ٥ م ٣٤ مافي الترجمة العربية لهذه الدائرة من الميوت ٣٨٧

الاسلام العربية ووضع حواشي لتصحيح مافيه من الاغلاط التاريخية والعلمية والدينية
وبيان الحق فيما دسوه فيه من عقائدهم وآرائهم الباطلة في المسائل الدينية ، ونوط هذا
وذلك بالعلماء الاخصائيين في كل منهما ، وقد صدر الجزآن الاول والثاني من
الاجزاء الصغيرة التي قسموا لها الكتاب مذيلين ببعض الحواشي من هذه
التصحیحات والانتقادات ، وهي غير كافية في موضوعها ، ثم أعرض المترجمون
عن ذلك وطفقوا ينشرون الاجزاء غفلا من التعليق على موادها المشوهة للاسلام
وتاريخه ، بعد ان ظننا انهم سيزيدونه استقصاء وتحقيقا ، فخابت الآمال فيهم
وانقلب عملهم النافع ضاراً ، وما كان يرجى من إصلاحهم فساداً وإفساداً
فعلی الذين اشتركوا في اجزاء هذه الدائرة من المسلمين انخداعا بما أعلنوه
عنها أن يطالبوهم بالوفاء بما وعدوا به من التعليق على كل مادة أو مسألة مخالفة لدين
الاسلام وتاريخه وسيرة عظماء رجاله ، فان عادوا الى ذلك استمروا على اشراكهم
فيها ، وان لم يعودوا له بالوجه المرضي وجب عليهم شرعا أن يقطعوا الاشتراك ،
وحرّم على سائر المسلمين أن يشتركوا شيئا من هذه الاجزاء لئلا يكونوا من الذين
يبدلون أموالهم للصد عن دينهم ونصر أعدائه عليه ، الا من يرد على هذه
الباطل بما يحذر المسلمين منها

أقول ولا أخشى لائماً ولا مخالفا ان نشر هذا المعجم باللغة العربية كما
كتبه واضعوه بدون تعليق على مافيه من الاغلاط والطاعن ومخالفة الحقائق هو
أضر من شر كتب دعاة النصرانية (البشرين) وصحفتهم لأن هذه قلما ينخدع
أحد من عوام المسلمين بما فيها من الباطل ، وأما هذا المعجم المسمى بدائرة المعارف
الاسلامية المعزو أكثر ما نقل فيه الى كتب المسلمين فانه ينخدع أكثر القارئین له
من يمدون من خواص المتعلمين لأنه يقل فيهم من يفرق بين الحق والباطل مما
فيه ، ويقل فيهم من يعلم أن مؤلفي هذه الدائرة ممن يتربصون بهم الدوائر (عليهم
دائرة السوء ...) فمسي أن يتدارك المترجمون لها ذلك بمثل هذا التذكير القلمي
الذي لم نكتبه إلا بعد أن كلفنا بعض اخواننا المعاشرين لهم أن ينذرهم إياه بلسانه
ولساننا ، ولعلنا نجد فرصة ننشر فيها بعض الشواهد على ما قلنا

المطبوعات الحديثة

مئة حديث وحديث

من أحاديث رسول الله ﷺ

(تأليف محمود بك خاطر . طبع في مضاينة مصر بقاية الاتقان . سنة ١٣٥٢)

محمود بك خاطر من خيار أدباء مصر نفساً ولغةً وتصنيفاً له كتاب (مهدب

مختار الصحاح) مطبوع ، وكتاب (مختار القاموس) تحت الطبع

وقد عني أخيراً بجمع مائة حديث وحديث من دواوين السنة وعزا كل

واحد منها إلى أحد مخرجيه من أصحابها ، وشرحها شرحاً لطيفاً وجيزاً ، وطبعها

في مضاينة مصر - وهو مديرها - طبعاً جميلاً ، ونشرها بين الناس فكان وقعها حسناً

نافعاً ، لأنها من الحكمة المحمدية التي تكثر الحاجة إليها في هذا العصر كما قال في

بيان غرضه منها : راعت في اختيارها تعرضها للمسائل الحيوية ، والشؤون الاجتماعية ،

مما يهذب الناشئين ، ويثقف الناهين ، وينبه الغافلين « ولا غرو فمحمود حسن

الاختيار حسن الذوق ، محسن متقن لكل ما يعمل بقدر طاقته ، وقد تجلى في هذا

الكتاب جمال دينه مع جمال عقله وأدبه وذوقه واتقان فن الطباعة الذي تولى فيه

إدارة مطبعة من أغنى مطابع مصر أو الشرق وهي مطبعة بنك مصر

تفضل صديقي محمود بك خاطر باهداء الكتاب إلي في أول عهده باخراجه

من المطبعة ، وقد سرني أن أبطأت في تقريره حتى أخذ حظه الكبير من تقرير

الجراند بأقلام محرريها وغيرهم من الأدباء ، ولم أر في أسماء مقرريه أحداً من

المشتغلين بعلم الحديث يكفيني الإشارة إلى بعض ما ينتقد على الكتاب مما لا يعلمه

إلا أهل الحديث

أهم ذلك أن المؤلف صرف وقتاً طويلاً في جمع هذه الأحاديث من دواوين

السنة التي ذكرها وفي مراجعة شروح بعضها ، وكان يغنيه عن ذلك كله أو جلّه

وعما كتبه في أول الكتاب (ص ٨) وفي آخره (ص ٧١ - ٧٤) من ذكر أسماء

المنار: ج ٣٤٥ م ٣٨٩ ما ينتقد على كتاب مئة حديث وحديث

هذه الكتب وأرقام الصحائف التي نقل الاحاديث منها - كان يفنيه عن ذلك كله أو جله شرح الجامع الصغير، بما يكون مخرباً للاحاديث أم، والثقة بها أكل، مع موافقتها لاصطلاح أهل الحديث

أكثر هذه الاحاديث مدونة في الجامع الصغير وربما توجد كلها في النسخة التي أضيف اليها ذيله* ومؤلفه الجلال السيوطي يعزو كل حديث الى مخرجه من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، ووضع علامات للصحاح والحسان والضامف منها في الغالب، وما فاته من هذا لا يفوت تراحه. فما فائدة تعب المؤلف في قراءة جامع الترمذي كله واختيار بضعة عشر حديثاً منه يعزوها اليه وحده، وأهل الحديث يعلمون ان فيه بعض الاحاديث الضعيفة والمنكرة والشاذة، فعزوا الحديث اليه وحده لا يفيد انه صحيح ولا حسن، وكذلك سائر الكتب التي نقل عنها ما عدا الصحيحين، وبعض ما عزاه الى واحد من هؤلاء قد يكون مزوفاً في أحد الصحيحين أو كليهما وقد يكون متفقاً عليه أو مما رواه الجماعة كلهم. ومن المنتقد عند أهل الحديث أن ينقل أحد حديثاً ويعزوه الى أحد مخرجه إلا أن يكون أصحهم رواية كالشيخين في صحيحهما، فإن كان فيهما فيعزى اليهما معاً إن كان لفظهما واحداً وإلا اقتصر على البخاري لأنه أحقهما، أو على صاحب اللفظ الذي يختاره مصرحاً به

والاستاذ محمود بك يعزو الحديث المتفق عليه الى واحد ممن لا يتحرون الصحاح وحدها كلاحاديث الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والتاسع، بل الحديث السادس زوام الجماعة كلهم وقد عزاه الى البخاري وحده وعزاه الرابع الى احمد وحده وقد رواه معه البخاري ومسلم كلاهما فهو متفق عليه، وعزاه التاسع الى

(* طبع الجامع الصغير ممزوجاً بذيله هذا عن نسخة تولى مزجها الشيخ يوسف النبهاني المشهور بنشر الحرافات والمنكرات والموضوعات فخاف الله ورسوله ومؤلف الجامع بحذفه منها علامات الصحة والحسن والضعف ليعتقد قراؤها الذين يقل أن يوجد فيهم محدث بأن كل أحاديثها معتمدة يجب على المسلم اعتقاد ما فيها والاعتماد عليها في العمل على علها ومنكراتها فليحذر هذا من اطلع عليها

أبي داود وحده وهو متفق عليه رواه أحمد والبخاري ومسلم أيضاً ومثل هذا كثير في الكتاب

ومما ينتقد عليه أنه قال في فاتحة (ص ٩) وقد أوردت كل حديث منها بإسناده إلى من حدث به . وهو لم يذكر اسناد شيء منها بالمعنى المعروف عند المحدثين وهو السند أي طريق الحديث من راويه الأول كالبخاري مثلاً إلى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ ولكنه يعني بالاستناد معناه اللغوي وهو العزو إلى أصحاب الكتب . فيحسن أن يتذكر هذا وذلك إذا وفقه الله تعالى لخدمة الأمة بكتاب آخر من مختاراته النافعة . وأن يذكر الكتب الستة ومؤلفيها بترتيب تواريخهم لا بترتيب حروف المعجم ، وأن لا يذكر مسند أحمد في الكتب الستة والأشهر أن السادس منها سنن ابن ماجه ، ومنهم من يعد منها الموطأ أو سنن الدارمي دون ابن ماجه ومن الغريب أن يخطيء المؤلف في تعريفه وبيانه لكتب الحديث التي نقل عنها ومؤلفيها (ص ١٠) في اسم صاحب الصحيح الثاني فيقول « صحيح أبي الحسن مسلم بن مسلم والصواب أنه أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم ، وقل من يذكر اسم جده » ومثله خطأه في ضبط الترمذي فقد ضبطه في هذا البيان وفي عزو الحديث الأول إليه مشكولاً بضم التاء وهي مكسوزة بالاتفاق

واقترح المؤلف الكتاب بمقدمة وجيزة في نسب النبي ﷺ ، صورته وسيرته جمعت في ورقتين صغيرتين مالا يستغني مسلم عن معرفته ، والظاهر أنه اعتمد فيها على ما كان علق بحفظه فلم تأت بما يمهّد في لغته من الدقة . مثال ذلك أنه قال بمذبضة أسطر من الصفحة الأولى : وعندما بلغ أشده تولى رعي الغنم بالبادية مع أخوته في الرضاع ، وهو ﷺ قد رعاها قبل ذلك ولم يمكث في البادية إلى أن بلغ أشده ، وفي الصفحة التي تليها « وجمع رسول الله ﷺ عشيرته وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب » الخ والصواب : بنو المطلب كما هو ظاهر . وأهل الاستاذ ينقح هذه السيرة الشريفة اللطيفة وبراعي ما قلنا في الطبعة الثانية لهذا الكتاب إذ يرجي أن يطبع مراراً صفحات الكتاب من مقدمته إلى نهاية فهرسه ٧٨ صفحة وثمته خمسة قروش

صحيحة ويطلب مكتبة مصر فنحن جميع القراء على مطالعته

المراجع ٥ م ٣٤ . كتاب ديني أخلاقي أدبي اجتماعي ٣٩١

كتاب الإسلام

كتاب ديني ، أخلاقي ، أدبي ، اجتماعي

مؤلفه الاستاذ أسعد لطفى افندى حسن . طبع طبعاً جيداً متقناً في مطبعة خاروق بمصر سنة ١٣٥٠ صفحاته ٣٦٨ من قطع المزار. تمن النسخة منه عشرون قرشاً رفعه المؤلف (الى الله جل وعلا) بمناجاة ودعاء ثم افتتحه بمقدمة في الشكوى من فشو الفواحش والنكرات ، والاعراض عن هداية الدين وعلمه لعدم دراسته في المدارس ووجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذى أقدم عليه بهذا الكتاب وإن لم يكن من علماء الدين كما قال ، وتلاه هذا تمهيد وجيز في مولد النبي الاعظم وبمشته ورسالته ، فدخول على الموضوع بالتعريف بالإسلام والايمان بالاجمال فتفصيل لما يجب الايمان من صفات الله والايمان بملائكته وكتبه ورسوله بإيراد طوائف من آيات القرآن المجيد مشكولة غير مفسرة في كل موضوع منها وفي قصص الرسل (ع . م) من غير تفسير حتى إنه ذكر في رسالة يوسف عليه السلام السورة المسماة باسمه كلها ، ولكنه تكلم فيما يجب لخاتمهم محمد ﷺ على اعجاز القرآن وأخلاقه وحكمه النبوية ، ثم تكلم في الزواج واليراث وحقوق النساء . وموضوع الحجاب والسفور الذى عظمت فتنته في هذه السنين بمصر وغيرها ثم انتقل إلى العبادات فبدأ بالصلاة والطهارة فذكر الضروري من أحكامهما موافقا لمذهب الشافعي رحمه الله تعالى في المسائل الخلافية . ثم تكلم على الزكاة والصيام والحج فذكر الضروري من أحكامهما مع الامام بحكمها . ولكن عبارته في بعض هذه الاحكام لم تكن دقيقة كمبارات الفقهاء فهي لا تخلو من أغلاط معنوية . ثم ختم الكتاب في النهي عن البدع الفاشية في هذا الزمان . فرسالة أبي الربيع محمد بن الليث التي كتبها من قبل هارون الرشيد الى قسطنطين ملك الروم يدعوه بها إلى الاسلام .

وجملة القول ان الكتاب مفيد وهو خير من جميع الكتب الكلامية التي تقرأ في المعاهد الدينية وعسى أن يعنى بتصحيحه بالدقة التامة في الطبعة الثانية ويعلق على آيات القرآن التي فيه تفسيراً مختصراً يفهم به معناها في الجملة

كتاب الآيات المحمدية

(تأليف محمد عبد الوهاب عضو جماعة الوعظ والدعوة الاسلامية وجميات
مكارم الاخلاق والهداية الاسلامية والمحافظة على القرآن الكريم . الطبعة الاولى
بالطبعة المتوسطة بمصر سنة ١٣٥٣)

صنف المصنفون كتباً كثيرة في موضوع هذا الكتاب من الآيات الشاملة
للمعجزات والارهاصات وغيرها . منها ما جمعه المحدثون من الروايات في ذلك
من صحيح وضيع ومنكر وموضوع اعتماداً على تمييز العلماء بينها من أساسها
ومن أشهرها دلائل النبوة للحافظ أبي نعيم وللحافظ البيهقي ، ومن أجمعها كتاب
الخصائص الكبرى للسيوطي . ومنها كتب لمن بعدهم من الذين يجمعون كل
ما يرونه في الكتب من مختصر ومطول

وقد اختار الاستاذ الفاضل محمد افندي عبد الوهاب من موظفي وزارة
الحربية طائفة من هذه الآيات نقلها كما قال من الصحيحين وتيسير الوصول والسيرة
الحلبية وسيرة ابن هشام وزاد المعاد والجواب الصحيح ونور اليقين - ولكنه
ينقل عن غيرها بتعيين لما ينقل عنه كدلائل النبوة وبدون تعيين ويذكر بعض
الآيات بدون عزو الى كتاب .

وكان قد اقتصر في المقدمة على ذكر النقل من الصحيحين والسيرتين ثم زاد
عليها في خاتمة ما ذكر نامن الكتب وقد علمت انه زاد على كل ما ذكره فيها
واعتذر في كلمته الختامية عن نقل ما لم يصح عند المحدثين من تلك المعجزات
بان في الصحاح ما يزيل استبعاد وقوعها . ولكن ينبغي أن يكون المانع من نقل
مالا يصح أنه لا يصح لأنه مستبعد ، فاذا نقل وجب أن يبين درجته عند إرادته
واستغنى المؤلف عن هذا باعتذاره عنه وهو أقل ما يجب

وقد جعل المؤلف ربح هذا الكتاب وهو ما يزيد من ثمنه على نفقة طبعته إعانة لقراء
الحجاز فكل من يشتري منه شيئاً يكون شريكاً له في هذه الصدقة فنحث قراء
المنار على ذلك . وصفحات الكتاب ١٥٨ وهو يطلب من مؤلّفه في منزله عند ٤٣٥
حارة عنبر شارع حيضار الموصلية بالدرب الاحمر بمصر

العبرة بسيرة الملك فيصل

(رحمه الله تعالى)

-٩-

مسألة أجنبية عن الترجمة والكنها من صميم القضية السورية والامة العربية

يوم الجمعة أول شوال ١٨ يونيو

كنا قررنا أن يجتمع ديوان رئاسة المؤتمر (بعد تعطيل الجلسات لأجل العيد) أمس فجاء الشيخ عبدالقادر الخطيب مبكراً فتكلمت معه في الخلال والاضطراب الذي حصل أخيراً في المؤتمر فشوة سمعته الحسنة ، وفي وجوب التعاون على تلافيه ، ولما جاء عزت افندي دروزه (السكرتير) وصالح الدين افندي (من الاعضاء) قال الخطيب (في وجوههما) ان أعضاء إدارة المؤتمر مقصرون في حقوق الرئيس إذ تركوه ولم يساعده على حفظ النظام حسب القانون

فاعتذر عزة افندي دروزه (عن نفسه) بأنه ترك القعود حول الرئيس لأجل البحث في مواد القانون . فذكرهم الخطيب بما كان من معاوئتهم للرئيس السابق هاشم بك الاتاسي اه

ولما اجتمع ديوان الرئاسة أول مرة بعد العيد وكان ذلك في ٦ شوال (٢٣ يونيو) صرح صالح الدين افندي بأن أعضاء الإدارة قصروا في معاوضة الرئيس عمداً لانه من العلماء ! وقد كتبت كلمة صالح الدين افندي الحرة في أعلا صفحة مذكري من ذلك اليوم وذكرتها هنا لمناسبتها لما قبلها

وأقول الآن ان عزة افندي دروزه من أركان حزبنا وكان يلزم كرسي رئيس المؤتمر ويقوم معه بأهم أعمال حفظ النظام وغيرها ، ولكنه صار يتركني وينزل من مكانه في منصة الرئاسة بالقرب مني ويجلس مع الاعضاء ، وأما الشيخ عبدالقادر الخطيب فكان معارضاً لحزبنا من جهة ، وكان يبني وبينه غاية التباين في الافكار

٣٩٤ احاديث العيد . قاعدة الوفد السوري المنار : ج ٥ ٣٤٥

والاصلاح الديني، وانما أظهر نصري في هذه المسألة أو إنكارها علناً لأنه كان يمتدأن الافندية من حزبنا قد عز عليهم أن يكون رئيس المؤتمر عالماً دينياً معماً ، وأحبوا أو أرادوا أن يظهر عجزه عن القيام بجميع حقوق الرياسة ، فليعتبر المسلم بهذا ففيه عبر كثيرة ولا أزيد عليه في هذا الاستطراد شيئاً !!!

﴿ احاديث عيد الفطر في دمشق ﴾

﴿ يوم السبت ٢ شوال سنة ١٣٣٨ الموافق ١٩ يونيو (حزيران) سنة ١٩٢٠ ﴾

اجتمعنا في الليلة البارحة في دار جميل مردم بك (على موعد سابق) : أنا وصاحب الدار وناظر الخارجية (الدكتور عبد الرحمن شهنندر) وناظر الحربية (يوسف بك المظمة) والشيخ كامل قصاب (رئيس اللجنة الوطنية) وخالد أفندي الحكيم ، وقد تأخرت عن الوعد لكثرة زائري العيد حتى بعد العشاء ، وموضوع الأجماع المفاوضة في الوفد الذي يرسل الى أوربة لاجل القضية السورية سأل وزير الخارجية عن القاعدة التي يبني عليها الوفد مطالبه ؟

قلت : لقاعدة عندنا إلا قرار المؤتمر السوري

قال الوزير : تعني الاستقلال التام التاجز ووحدة سورية بدخول فلسطين ولبنان فيها على أن يكون للبنان الخيار في شكل إدارته بدون تدخل أجنبي ؟

قلت نعم : ووافقي الاستاذ الشيخ كامل

قال الوزير إن معنى هذا رفض قرار مؤتمر (سان ريمو)

قال الاستاذ الشيخ كامل : فليكن ، قال إذاً لاجل السفر

وبعد بحث (دار بين الحاضرين كلامهم) قال وزير الحربية انه بلغه عن ثقة

أن مؤتمر سان ريمو لم يقرر في شأننا شيئاً قطعياً

قال وزير الخارجية : أنا لا أعتد بهذه الاشاعات ، عندنا شيء قطعي هو

بلاغ اللورد اللنبي عن حكومته أن المؤتمر قرر الاعتراف باستقلال سورية والعراق

على قاعدة الانتداب وان فرنسا انتدبت لسورية وانكثرة للعراق وفلسطين ،

فاما أن نرفض هذا القرار ولا حاجة حينئذ للوفد ، واما ان نترقب به . ونبحث

المنازل : ج ٥ م ٣٤ ضيف الحكومة السورية لتدخل الملك فيصل ٣٩٥

مهم في معنى الانتداب ونظام الأمان سألانا القوي
قلت بل يحتج الوفد على القرار بمخالفته للمادة ٢٢ من معاهدة فرساي
ويأتي مطالبه على هذه المادة . وفصلت ذلك . ثم انصرفنا على عزم العودة الى
البحث في جلسة أخرى (انظر مذكرة بعد غد)
يوم الاثنين ٤ شوال ٢١ يونيو

اجتمعت البارحة برئيس الوزارة (هاشم بك الاتاسي) وصباح اليوم بالملك
فيصل ، وهو الاجتماع الاول بعد عودته من حلب وتكلمنا في مسألة الوهابية
(حديث مع سمو الامير زيد في مسألتين)

(١) ضيف الحكومة السورية وتدخل الملك فيصل

لما زارني الامير زيد زيارة العيد تكلم معي في مسألة ادارة الحكومة السورية
فذكرت له بعض ما يجب لتلافي ضعفها فدعاني الى الغداء معه أمس (وكان
الحديث قبله ثاني يوم العيد) لتوسع في الكلام على افراد فأجبت . وكان مما
اعترف به فساد كثير من رجال البلاط (حاشية الملك) وقال انه يجب تنظيفه
من مثل الشيخ (ف . خ) واعتذر عن تدخل الملك في الاعمال بضعف الحكومة وعجزها
قلت ان الواجب عليه اصلاحها لا التصرف الشخصي الذي يزيدا خلالها (١)

(٢) مسألة الغداء بين الهاشميين وابن سعود

وأخبرني (الامير) بعودة الرسول (... شلاش) الذي ذهب بكتابي وكتاب
الملك الى ابن سعود وقال ان ابن الرشيد يود الاتفاق مع شرفاء مكة ، وان ابن
سعود مراوغ - أو ما هذا معناه أو مؤداه

ثم ان رئيس الامناء (احسان بك الجابري) أطلعني في المساء - أي مساء أمس
(٣ شوال) على كتاب ابن سعود للملك فيصل ، وهو وودي ، وعلى ملحق سياسي له
بغير امضاء ولا ختم (كما دته) ينحى فيه باللائمة على الملك حسين ويقول انه لا يود الاتفاق

(١) كان الحديث بيني وبين الامير زيد في ضعف الحكومة واستبداد الملك
يصل فيها طويلا صريحاً ملائياً اعجاباً بحرته وذكائه وقليل ما كتبت به يشير الى كثيره

ولكن الملك فيصلا يتوقع زحف الوهابية على الحجاز وطلب من الوزارة جيشا سوريا لحماية المدينة المنورة منهم ، والا ترك الملك وذهب لقتالهم مع أبيه

الوحدة العربية

(إيضاح لمسألتها بيني وبين الملك فيصل)

انني على قلة عنايتي بكتابة المذكرات قد كتبت منها أهم ما دار بيني وبين الملك فيصل لاجل الرجوع اليه اذا استمر التعاون بيننا على العمل للقضيتين : قضية الوحدة العربية ، وقضية الجامعة الاسلامية اللتين لا تقوم إحداها الا بالآخرى ، ولم أقصد بكتابتهما أن تكون مادة لكتابة تاريخ لها لان وقتي لا يتسع لذلك مع ما أقصده من الاصلاح الاسلامي العام

ومما أزيد من الايضاح على ما كتبت في هذه المذكرة أن الملك فيصلا فتح جواب ابن سعود الذي أرسله إلي مع الرسول (شلاش) الذي حل الكتابين اليه مع إبقاء ظر فة سليما وأرسله إلي ملصقا ولكن ضعف صمغ الظرف عند فتحه بعرضه على بخار الماء فعلمت أنه فتح قبل إرساله إلي ولكنني تجاهلت ذلك ، وهو جواب عن كتابي الاول الذي كتبتة في ٢٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٨ وأرسل في أوائل رجب لا الكتاب الثاني الذي كتبتة في اليوم الثالث من رمضان وأخبرني الملك على مائدة الافطار مساء ١٢ منه أنه أرسله مع الوفد الذي كان قرر إرساله الى الامير ابن سعود ، وذكرته في مذكرة ذلك اليوم وانه تبين لي بعد انه لم يرسله ، وما أدري متى أرسله بعد ذلك

وكان الكتاب الاول مطولا ذكرته فيه بما كنت كتبتة اليه عن مشروعي للوحدة العربية وأرسلته مفصلا الى إمام اليمن ومجلا لي سموه والى السيد محمد الاديبي الكبير ، وبما حال من التواصل بيننا في أثناء الحرب العامة إذ أرسلت اليه رسولا ليعرض له رأيي فيها وفي القضية العربية الكبرى

ثم قلت فيه : « واكتفي الآن بجنوحكم للسلم مع الحجاز وقبولكم دعوة الوحدة العربية على القاعدة التي بيناها في هذا الكتاب....ومتى جاء في خطكم مصرحا بهذا وجاء بخط

ملك الحجاز لولده الامير فيصل بمثله نسرع في وضع قواعد الاتفاق العربي العام الخ
 وذ كرت له فيه اني مرسل اياه مع الاستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار « وهو
 خير ثقة من أهل العلم والصلاح هنا فثقوا به فيما يبلنكم عني وبيانني عنكم وان
 كان غير متمرس بالسياسة على اني لقتته مالا بد له من العلم به من الاحوال الحاضرة »
 وقد سافر رسولي الاستاذ البيطار مع رسول الملك رمضان شلاش ولكنه
 عرض له عند حدود الحجاز ما أعجزه عن مواصلة السفر الى نجد فأعطى كتابي
 لرفيقه وأرسلته الحكومة الى المدينة المنورة ومنها عاد الى دمشق

وقد كان جواب الامير ابن سمود لي ثناء علي وإطراء فوق المهود من
 أسلوب ابن سمود في كتبه ورسائله لحكمة ظاهرة وفيه استحسان للدعوة إلى
 الاتفاق والائحاد بالاجمال وانه يحتاج الى الدرس وانه سيخبرني بما يتراءى له من
 التفصيل ، وهو مختوم بخاتمه المعروف ، وفيه ملحق وجيز بخطه دون ختمه قال فيه
 « أيها الاستاذ الاكرم جميع ما ذكرتم في كتابكم حق ومعقول ولكن ليس بخاف
 على سيادتكم أن الاقوال واحدة والافعال مختلفة ، كل تابع هواه » ثم ذكر أن
 رسولي لو وصل اليه لمرفه كل ما في ضميره وانه يستحسن أن أرسل اليه رسولا
 عاقلا ديننا بصفة تاجر من طريق بمبي (الهند) ليعرفه جميع ما في الخاطر ، وقد أعطيته
 للملك فيصل مع ملحقه لا اعتقادي أنه قرأها قبلي ، ولولا هذا لكان مقتضى الامانة
 والصلحة أن أكتب الملحق عنه مع بقاء السمي والتوسل للثقة بينهما . ومما يدل على
 أنه كان قرأه أنه لم يطل النظر فيه بل أعاده إلي بدون تريث ولا ببطء

وقد اشتد سخطه بعد عودة الرسول من نجد على ابن سمود وخوفه من
 زحفه على الحجاز وانقطع بحثنا في مسألة الوحدة العربية أياما
 وأما كتابي الثاني في أوائل رمضان لسموه فهو مبني على قبول الملك حسين
 للاتفاق معه الذي عرضه عليه ولده الملك فيصل بالاتفاق معي ، وقد كتبت له بعد
 وصول جوابه عن الاول كما علم مما تقدم

وأما طلب الملك فيصل من الوزارة أن تجهز جيشا سوريا لقتال ابن سمود كما
 يوجب عليه والده فقد أجابته الوزارة عنه جوابا سلبيا وأن كل ما تسمع به هو

أن يتطوع من شاء من السوريين لهذه المساعدة بشرط أن تكون نفقتهم على حكومة الحجاز وأن تكون حكومة سورية على الحياد، ولكن خطأ الظن ولم يزحف ابن سعود بالجيش الوهابي على الحجاز في ذلك العهد وعدنا الى سميننا للوحدة العربية إلى أن أنذره الجزال غورو الزحف على سورية، وأذكر هنا آخر كلمة لي في مذكري بدمشق في هذه المسألة بعد تمهيد وجيز وهو:

كان اقترح علي الملك فيصل أن أكتب له القواعد أو الاسس التي ارتأيت أن تبني عليها دعوة أمراء جزيرة العرب للمحالفة لاجل المناقشة فيها قبل تبنيها وكتابة الدعوة فكتبتها ولما عرضت فكرة الخوف من زحف الوهابية على الحجاز امتنت من اطلاعه عليها حتى اذا انجلي ذلك العارض عرضتها عليه فقال دعها لي حتى أتأمل فيها. وبعد ان تأمل فيها مراراً قال لي إنني موافق عليها كلها لم أستطع زيادة كلمة فيها ولا نقص كلمة منها، وهاك الكلمة الوجيزة التي كتبتها في مذكري عنها:

يوم الاحد ١٧ شوال ٤ يوليو (تموز)

أطلعت الملك فيصل على البرنامج الذي رأيت جمعه أساساً لدعوة أمراء جزيرة العرب للاتفاق والحلاف فأعجبه جداً، بل أعجب به جداً، وقال: أنا أوافق عليه أنا واخوتي علي وعبدالله وزيد وكل ذي كفة وفهم في مكة، ولا يمكن أن يطلب سيدنا (يعني والده) علينا كلنا ويرفضه، بل نتهمد بقبوله إياه، وتواعدنا على المذاكرة التفصيلية فيه غداً، ووعدني بأن لا يطلع عليه أحداً قط ولا احسان الجابري اه

واسكنني في ضحوة اليوم التالي (الاثنين) حلفت احسان بك يمين جمعية الجامعة العربية وكتبت فيه أنه سألني بعد القسم هل يحنث باليمين من يوافق على احتلال الاجانب بمض البلاد لانقاذ البعض الآخر؟ قلت نعم (وتم صارت ثقتي باحسان بك أقوى من ثقتي ببجلالته في مسألة الوحدة العربية لانها عند احسان مطلقة وعند فيصل مقيدة بمصلحته ومصلحة والده)

المنار : ج ٥ م ٣٤ اضطراب حالة الحكومة السورية وملكها وشعبها ٣٩٩

﴿ عود الى مسألة الوفد السوري ﴾

يوم الثلاثاء ٥ شوال ٢٢ يونيو

اتفقت أمس مع وزير الخارجية بهـد كلام في مهمة الوفد السوري الذي سيأفر إلى أوربة على الاجتماع ايملا في دار مستشارها جميل مردم بك لبسط الحديث وتقرير ما نراه — فاجتمعنا البارحة وكان ثالثنا (غير صاحب الدار) وزير الحربية يوسف بك العظمة ورابعنا وزير المعارف ساطع بك المصري وخامسنا خالد أفندي الحكيم ولم يبلغ الشيخ كامل موعد الاجتماع وبعد البحث اتفقوا على رأي الذي كررتة وهو أن تكون قاعدة مطالب الوفد قرار المؤتمر السوري والاحتجاج على قرار مؤتمر سان ريمو لمخالفته المادة ٢٢ من معاهدة فرساي والبحث في معنى المساعدة الاستشارية المقررة في تلك المادة واشتراطه أن لاتمس الاستقلال التام — وأن يكون أي فيها الامة — وأن لايقر الوفد على نبيء نهائي بل يحمل ما يتقرر إلى البلاد ويعرضه على مؤتمرها النيابي (كذا ولعل المراد مجلسها النيابي إذ كان مقرراً) ليقروه. أو يرفضه أو يطلب تعديله .

﴿ حالة الحكومة السورية وملكها وشعبها ﴾

يوم الاربعاء ٦ شوال ٢٢ يونيو

تكلمت في جلسة ليلة الثلاثاء مع بعض الوزراء في مسألة الاجتماعات السرية التي يمقتها بعض وجهاء دمشق ومعهم الموالين لفرنسة وزعمائهم رضا باشا الركابي والشيخ عبد المحسن الاسطواني والشيخ محمود أبو الشامات والشيخ أسعد الصاحب والشيخ أديب تقي الدين والشيخ عبد القادر الخطيب والشيخ عبد الحميد المطار..... وقد بلغ الحكومة أنهمم قرروا إرسال وفد الى فرنسة ليطلب انتدابها لجميع سورية ، وألقى الحاضرون التبعة في اهمال ما يجب من تربيتهم على ناظر الداخلية « رضا بك الصلح » فقلت إن مثل هذا العمل يجب أن يكون بقرار

٤٠٠ وجها، دمشق ورضا بك الصلح المنار : ج ٥ م ٣٤

مجلس الوزراء لا بأمر وزير الداخلية وحده لأنه يتعلق بالسياسة والادارة العامة ولا يمد من الوقائع الموضوعية

واليوم زارني وزير الداخلية وأخبرني بضغط زملائه عليه وأنه رفع استقالته الى الملك وطلب مني تمضيده، فدل هذا على أنه يود أن لا يقبل الملك استقالته ليكون مركز الوزارة قويا أمام يوسف بك العظمة وزير الحربية وأعوانه كوزير المعارف ورئيسهم، وسبب هذا الشقاق أن رضا بك الصلح يرى أنه أحق برياسة الوزارة ويميل إلى كبراء الشام المؤسسين للحزب الوطني (لأنه أرستقراطي مثلهم) ولا يوافق زملاءه المخالفين على الضغط عليهم، ولا على مساعدة المصائب في جبال عامل ولا في غيره، وهو المصيب في هذه المسألة فإن المصائب الموضوعية تخرب البلاد بأيديها وأيدي السلطة الفرنسية وتسفك الدماء بدون نتيجة مفيدة، والله يعقل الاستعانة بالمصائب إن وقعت بشرط أن تكون عامة (لاموضوعية) كما قلت للملك فيصلى وغيره مراراً. وقد طلبوا منه (أي وزير الداخلية) عزل رئيس البلدية الذي طغنت فيه اللجنة الوطنية وغيرها قولاً وكتابة فلم يقبل فاشتد الغور بينه وبين المسلمين (كذا) من أعضاء الوزارة فاستقال — وسأسعى لعدم قبول استقالته اه

يوم الجمعة ٨ شوال ٢٥ يونيو

كلمت رئيس أمناء الملك إحسان بك الجابري في مسألة استقالة رضا بك الصلح فوافقني على السعي لعدم قبولها، وقال إنها لا تزال في جيبه لم يقدمها للجلالة الملك لمل رضا بك يستردها اه (١)

(١) كان بيني وبين رضا بك الصلح رحمه الله تعالى صداقة ومودة شخصية وكنت أحب المحافظة عليه في الوزارة لـ مكانة أسرته وتمثيله لبيروت في حكومة سورية وأما وجهاً دمشق المشار اليهم فلم يكن بيني وبين أحد منهم مودة ولا عداوة إلا علي رضا باشا الركابي كنا صديقين وقد ذكرنا ما وقع بيننا من الفتور في قلب المودة